هذا كتاب وافيه
في شرح الكافية

يا كبيكج عنكبوت
وافيه كتاب

قد ملكت هذا الكتاب بشراء الشرعي
وانا الفقير [illegible]
ابن [illegible] الازميري وكان
تاريخ [illegible]

عمل ايلدى

هذا الكتاب وافية في شرح الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق عطايا نعم جلاله وانشكره لجزيل نواله
شكر معتقد لمعاده ومآله وامجده بالتشرف اسمائه وصفاته
كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله واصلي على سيدنا
محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبه
بصحبه وآله وبعد فاني لما بعد ان شرحت كتاب الكافية
في النحو اولا مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته
ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى
تحليل تركيباته ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لمرسوم
خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء اعظم
الروم والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى
بن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف
والعلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن غرش بكا ملك
المشتى ابد الله انصارهما وضاعف اقدارهما بسبب اشتغاله بهذا
الكتاب الذي هو دستور في هذا الفن لاولي الالباب وسميته
بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا لحل الفاظه وشرح معانيه

وموصلا

وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا اي انعاما او غيره

وموصلا لطالبيه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اه
اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى
المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا
والمراد بالوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد من المعنى المفرد ان لا
يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ
بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فا
اللفظ احترز به عن الخطوط والعقود والنصب والاشارات
وضع لمعنى احترز عن المهملات وهي الالفاظ الغير
الدالة على معنى بالوضع **قوله** مفردا احترز به عن المركبات
نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل الحد بالكلمات
التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها
وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان الالفاظ التي
وضعت الفاظ لها معان فان المراد بالمعنى
في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا

او غيره ولقائل ان يقول ح انه ينتقض بالكلمات الموضوعة
لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان لفظة الخبر موضوعة
لمثل قولنا زيد قائم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه
بانا لا نم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم بل موضوعة
لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب من كلمة ان
يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب
وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل
موضوعة لمثل زيد قائم لكن لا نم انه يلزم منه ان يكون مركبا
لعدم دلالة جزء الخبر على جزء معناه وان كان معناه مركبا
باعتبار معناه لدلالة جزئه على جزء معناه فزيد قائم مركب من جهة
معناه ومفرد من جهة اللفظ الموضوع له وهو الخبر ويظهر منه
من انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردا او مركبا باعتبارين
ولا يمتنع ان يكون لفظ الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقائل
ان يورد عليه النقض بمثل قائمة فان قائما فيها يدل على جزء معنى
قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على الجزء الاخر
وهو التانيث فيكون مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب

عنه

عنه دلالة التاء في قائمة على معنى منفصلا عن ان يدل على
جزء معنى قائمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ للعلم
الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على
معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو
محال قوله اسم وفعل وحرف انما انحصرت الكلمة في هذه
الانواع الثلثة لان الكلمة لا يخ من ان تدل على معنى في نفسها
او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان
ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال
والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل
وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل
على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق
لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء ولمعنى الابتداء متعلق نحو البصرة والكوفة او غيرهما لا بد
لا بد من ذكر البصرة والكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو
منقوض بمثل ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف
مشروط في دلالته على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد
عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيها ذلك

الا انه جيء به للتوصل في جعل اسم الجنس صفة للتي فلزم من ذكر متعلقه لا لاجل دلالته على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد كل منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومات مع تقييد الجنس بالفصول فيكون حدها معلوما لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد الى اخره قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الاخر ليفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر للمخاطب ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب من اكثر من كلمتين تكثة واحدة مثلا ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب لانه لو قال تركب لزم ان يكون الامر خارجا عن الحد ولا يشكل بمثل قائم ابوه في قولنا زيد قائم ابوه فانه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين

بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قائم ابوه **قوله** ولا يتاتي ذلك الا اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من الحرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهي المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام يقتضي الاسناد على ذكرنا في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من اسمين بجواز وقوع الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب من فعل واسم بجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او احدهما او في المركب من الفعلين فلانتفاء المسند اليه

واما في المركب من الحرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من
الاسم والحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا
واما في المركب من الفعل والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل
يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه **قوله**
الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله ما دل على معنى
متناول الاسم والفعل والحرف قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه نحو حل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم و
(فانه يدل على الزمان مع)
والامس وما مدلوله معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغي ان يراد
بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين
كصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال الا ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية
لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي ان
يعرف ايضا ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه
عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرا الآن او غدا ومضروب امس
لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه النقض ايضا بالمضارع
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض
لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد

النقض على حد التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق
على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم
ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق المحدود والثاني انه منقوض
بالخطوط والعقود والاشارات الخ والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان
يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار
تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا
سقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان
مجموع الحد مركب والكلمة مفردة واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات
والنصب ليست بكلمة ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها
بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما ان اريد
واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا
واما ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحدا معينا
سواء كان الماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد اجيب بان
الحد جامع ومانع على الخلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها
(اما في)
من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين ولا ينال القائل ويقول لا جائز ان يراد به

اي بعدم التعيين

واحد منها غير مقيد بالتعيين لانه يلزم منه ان الذي يقترن
به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك
وفيه نظر لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان
المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا منافاة بين
واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع المعين وان تقيده
ولم يلزم تكرار احد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد
منها التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله
المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
ومن خواصه اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب
بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم
ايضا ان معرفة الاسم قد يكون بالحد وقد يكون بالخواص والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد
ويعني انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة صدق عليها انها اسم ومنعكس يعني انه كلما
صدق المحدود صدق الحد يعني ان كلما صدق عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة يعني انه كلما وجد الخاصة يوجد ذلك الشيء
مثلا اي كلمة وجد فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال
كل اسم صح دخول اللام عليه لان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه كالضمائر

وغيرها

وغيرها وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن
خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف ذكر الاعم الاشهر
والاكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي منه دخول اللام التعريف الاولى
وانما لم تدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف لانه خبر ولو كان الخبر
يكون نكرة لتفيد المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر الفعل بناء على ان الاصل
في الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب لعدم المقتضي للاعراب كما يجيء وا
وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال
زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى
ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل جر المضاف اليه والثالث التنوين
والمراد بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم فلم يدخل الفعل لانه
على خمسة اقسام تنوين التنكير والتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي تدخل عليها في الاسمية ولا
امكنية للفعل في الاسمية لان لا معنى في الفعل لان معنى كون الاسم متمكنا عدم شبه الفعل
فلم يصح وضعه فيه فعلم انه لم يدخل هذا التنوين الفعل واما التنوين التنكير فلانه انما دخل
الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما فانه بلا تنوين المعرفة ومع التنوين
النكرة وكذا صه اي اسكت السكوت الان وصه اي اسكت سكوتا ما وفي ما والفعل لا يقع معرفة
فلم يحتج فيه الى الفرق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض عن المضاف اليه

كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلي ذه المضاف اليه عوض عن المضاف اليه

التنوين فلان الفعل مالم يضف الى شيء لم يعرف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه

فلم يجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه واما تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات

فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين على [illegible] ولما لم يجمع الفعل لم يدخل تنوين المقابلة

واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات المعنوية

احدها [illegible] اي كونه مسندا اليه انما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند الى شيء واما

فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا او مسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز ولان من شرط المسند اليه

التوقيف والاضمار والفعل لا يكون كذلك ولا يقبل والثاني الاضافة اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف

الفعل الى شيء لان الاضافة اما للتعريف او التخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج

الى التعريف والتخصيص [illegible] على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذه الزائدة [illegible] ولا يجوز اضافته للتخفيف

لان الاضافة للتخفيف انما هي بحذف التنوين او بما يقوم مقامه ولا يجوز في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف

للتخفيف واما قيد الاضافة بقوله بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

لفظا [illegible] ومبني الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف آخره باختلاف العوامل فهو معرب او لا فهو مبني فقوله المعرب

المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احتراز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد

الاسماء [illegible] نحو هؤلاء في قام هؤلاء فانها لما لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء في قام هؤلاء

لكونه مشابها بالمبني الاصل [illegible] والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي وامر الحاضر والحرف واعلم ان المعرب انما يكون

[illegible] وهو التركيب [illegible] فقوله المركب والثاني [illegible]

لفظا او تقديرا او لا يختلف فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو [illegible]

مبني الاصل ولقائل ان يقول يرد عليه النقض بنفس

مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل

لامتناع مشابهة الشيء لنفسه والجواب ان نقول

[illegible] ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدلالة على انه ليس

مبني الاصل [illegible] ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب

الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم

وحينئذ لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب مركب

تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا

ان مراده جزء المركب اي المعرب الذي يركب مع غيره والمراد

من التركيب التركيب الاسنادي لئلا يرد عليه النقض

[illegible] زيد فان الغلام مركب مع زيد مع انه لم

[illegible] ومع ذلك ليس بمعرب لعدم التركيب الاسنادي

[illegible] والمراد بالمشابهة المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو

المشابهة الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف

[illegible] لكونه مشابها للفعل الماضي وامر الحاضر

في [illegible] ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل

[illegible] مشابها للماضي في [illegible] موقعه موقع [illegible]

في خبر المبتداء وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث

لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل

التوجيه المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة

لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل

لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك كما

صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل

قلتم سابقا تغير حكم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا

وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس

مشابها بمبني الاصل فانه مشابه للكاف الذي

في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي

هو في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف الذي

في ذلك واياك لان المشابه للمشابه بالشيء

مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف لا يقال

لا نسلم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه

لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهين

لانا نقول لا تغاير هنا لان المشبه

للكاف

يشبه الكاف التي في ادعوك في الافراد والخطاب والتعريف ووقوعه موقع

وهذا الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك في الافراد والخطاب والتعريف

وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادي المذكور مشابها للكاف

الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب

البناء فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء انه بني المنادي

المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب

ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا **قوله** وحكمه ان يختلف

اخره لاختلاف العوامل لفظا وتقديرا اي وحكم المعرب وخاصته ان

يختلف اخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا

ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي ورايت فتى اصله فتيا

ومررت بفتى اصله بفتي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلاث لتحركها

وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الثلاث وانما قال يختلف اخره

لانه لو كان الاختلاف في الوسط لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف

الاخر في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورايت امرأ وابنما

ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في اخر المعرب لان الاعراب كالوصف

انواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب رفع ونصب وجر
وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال
الاسم والجزم ليس من احوال الاسم قوله فالرفع علم الفاعلية
اي اخره انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما
للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتداء وغيره بل علم للفاعل والاشياء
المنسوبة الى الفاعل كالمبتداء والخبر واسم كان وما وغيرها ولهذا
لم يقل ان النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة
لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد
بقولنا الجر علم الاضافة انه للمضاف اليه قوله
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي العامل ما به يحصل
المعنى المقتضي للاعراب يعني ان العامل هو سبب مقتضي الاعراب فالعامل
شيء والمقتضي للاعراب شيء اخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى
المقتضي للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت
بقام وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامل ليس

ذاكر عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف الى آخره اعلم انا نذكر
مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها اخف من الحروف وان كان بالحروف فلعلة واصل ما
واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة
وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لتناسب كل حرف
حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك
فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات
وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا
قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها مشترك في نوع واحد
من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد والجمع المكسر المنصرف حال
الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا
نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال
واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف

لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمذكر لانه لو كان مؤنثا لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل المركب مع الغير لاسبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها ليس كذلك ولاسبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكامه بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة **قوله** جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل **قوله** غير المنصرف بالضمة

والفتحة اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما في ابراهيم اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة **قوله** اخوك وابوك الى اخره انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب وانما اشترط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديريا نحو جاءني ابي ورأيت ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيّك ورأيت اخيّك ومررت باخيّك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح ان تكون اعرابا من غير الحركات بان تحصل نقل حركتها الى ما قبلها حال الرفع نحو جاءني زيد ابوك اصله ابوُك نقلت حركة الواو الى الباء بعد

سلب حركته وبان تحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت
اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار
رايت اباك وبان تحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته
وقلبه ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت
حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا
الى مضمر واثنان بالالف الى اخره اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع والياء حالتي النصب والجر
تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين
ومررت بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر
لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما
افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد
بالمثنى اسم مفرد الحق باخره الف او ياء ونون مكسورة وظاهر ان
كلا واثنان ليس كذلك قوله جمع المذكر السالم والواو الى اخره اعلم ان جمع
المذكر السالم واولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو
وحالة النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال

وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بزيدين
واولي مال وعشرين رجلا وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لانهما
ليسا داخلين في جمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر السالم الحق باخره
واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان اولو وعشرون ليس كذلك
فان قيل عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يكون عشرون
جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير فصاعدا لكنه ليس كذلك
ولوجب ان يقول عشرون بفتح العين والشين ولانه يدل على معين ولا
شئ من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى
والجمع جاء على خلاف القياس من جهتين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف
والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب الجمع
ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والجمع
فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد
وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم نجعل اعرابهما بالحركات لكان للفرع مزية على

الاصل وانه غير جائز ولانه كان حروفها حروف هي علامة التثنية
والجمع فصلح ان يكون اعرابا قلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف ولان
الحروف غير الحركة اخف من الحروف فمع الاحركة واما العلة في هي لفظها القياس

من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف
والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون
وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد
منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة الجموع فالنون
في حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي غيرها للاعلامة فقط وليس النون
عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب **قوله**
التقدير فيما تعذر اي اخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب
التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني
ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين
احدهما الاسماء المقصورة هي اسماء في اخرها الف مفردة نحو حبلى
وعصا وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما
تعذر الاعراب لفظا لكون الالف في آخره وامتناع قبول الالف
الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب حذفه
لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حال اللام والاضافة ظاهر
واما حال التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم نحو

المفرد والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو
غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة
ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء وحينئذ تمتنع اعرابها لفظا اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة
فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مثلين لا يقال
لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة للاعراب مع كونها للياء لانا
نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب
وكسرة الاعراب متأخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب
وانما قال مطلقا للاختلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي
تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة
في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلاث لما
ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة
وهي كلمة آخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا
وجرا دون النصب تقول جاء قاض ومررت بقاض اصله قاضي
ورأيت قاضيا اصله قاضي ومررت بقاض اصله قاضي استثقلت
الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء
دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي للتمكن بخلاف

الياء فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب رأيت
قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني في جمع المذكر السالم
اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب
والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو
والياء وسبقت احديهما على الاخر بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو
كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه
كان من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت
ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال
فما سواه لفظي مكرر لانه ذكره من قبل بقوله
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات الثلاث لانا نقول
قوله فالمفرد المنصرف بالحركات متناول للفظي
والتقديري لان اعرابهما بالضمة والفتحة والكسرة
قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا **قوله** غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع علل او واحدة تقوم مقامهما
اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل
او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل

التسع ما ذكره البيتين وانما قال وهذا القول تقريب لان تعدد
العلل خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انه اثنان الحكاية
والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واحمل
او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريقة
الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين قبل نقلهما من
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر الا
لا اثنا ولا نحو احمر وافكل علما واما التركيب ففي الباقي كذلك
التانيث بالتاء الظاهرة والمقدرة او بالالف نحو طلحة وسعاد
وحبلى وحمراء وهو اما تركيب التانيث مع العلمية او
تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل مع الصفة
ووجه انه بمنزلة العلمية تقديرا لان الواضع قصد التسمية
بعامر فعدل عنه خوف اللبس بالعمر وكذلك فانه
بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع بمنزلة الجمعين وتركيب
في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع الاسم او مع العلمية او صفة
وتركيب العجمة وهو اما تركيب العجمة والعدد او تركيبهما
مع العلمية وفي كله نظر وقال بعضهم انه
احد عشر وهي التسعة المذكورة وشبه الف التانيث

وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو ارطى ومراعات الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره فتح الصواب

نحو ارطى ومراعات الاصل نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها
تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد به ذكر العلل
التسع منظومة تقريب على فهم المبتدي ورابعة في البيت منصوبة على
انها حكاية عن حالة مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زايدة اذا على
ههنا بنصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهو النون
زايدة وهي قولنا النون زايدة ليست بسبب منع الصرف ولا
بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم
بان اللام في النون ويدل عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة و
اعلم ان كل واحد من هذا التسع فرع لشيء فالعدل فرع
المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل
بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع لعقلهم والجمع فرع على الواحد و
والتركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف
فيهما فقال البصريون انه يمنع الصرف لمشابهة الفي التانيث
لم يقل انه فرع لشيء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة
لا للمشابهة فح يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع

لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم اصل
ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد امثلتها
على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى اخره
فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن
الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي
والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي
كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد
لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي
وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذ كان الكسر
مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات
كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كما بعد غير
منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط
لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف
واما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه كما
يفعل في ساير المواضع لكونه معربا حالة وانما تحذف التنوين لانه لا يمنع
غير المنصرف من التنوينات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع

وانما لم يدخل

وانما لم يدخل غير المنصرف التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من
جهتين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسرة والتنوين وانما
قلنا انه شابه الفعل من جهتين لان في الفعل فرعيتين كما في كل
اسم غير منصرف علتان كل واحد منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما
قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق
لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن
جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف
على الفعل في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب
اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل السببين احدهما ضرورة الشعر
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف
ان يكون منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع والثاني التناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا
فان سلاسلا غير المنصرف للجمع لكنه صرف للتناسب الكلام لانه
لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا
للتناسب الكلام لان التناسب مقصود عندهم قوله
وما يقوم مقامها الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام العلتين
الجمع والف التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء

وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي
تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما
الجمع وانما قام مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه
على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم اي بمنع
جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال
لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا آخر لكان مثل نجم غير
منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لجواز
ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون لاحمر
مع الصفة كذلك والثانية الفا التانيث وانما قام الفا التانيث
مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما
للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة اخرى فكان فيه علتين قوله
فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية اي آخره اي العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي
والآخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول
وجد قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر كثلاث ومثلث
ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل في

انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس غير منع الصرف يدل على
ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة
نحو واحد اثنان ثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة
ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد في كل واحد منها العدد المكرر
فهي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث
ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس الى
عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف
الرواية واما تحقيق العدل في اخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل
اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة وجب ان يكون على صيغة افعل
من وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون
على صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق
العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء تانيث اجمع وجمعاء على وزن فعلاء
غير صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالي او فعلاوات
كما يجمع صحراء صحاري او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جماعي او
جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعي او جمعاوات علم انه معدول
عن جماعي او جمعاوات قوله او تقديرا اي العدل التقديري

انه اذا نظر الى اسم المعدول لم يوجد فيه قياس يدل على ان اصله شيء
آخر غير انه وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان
ومثاله عمر فانه اذا نظر اليه لا يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر
غير انه وجد غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل
فيه لامكان تقدير العدل فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم
واما قطام ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث
فلم تجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال في
توجيهها ان فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن
في آخره راء فمعرب غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار وبوار
فمبني وليس فيه الا السببان وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل
فيما في آخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف مثال قطام لعدم
الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب
مقروة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فكانّ قاريها عنها
فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم
مطابقتها المقصود ههنا **فصل** الوصف شرطه ان يكون في الاصل

الى آخره اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
في الاصل فلا تضر غلبة الاسمية على الوصف الاصلية ولا تؤثر اذا غلبت الاسمية على الوصفية العارضية
الوصفية العارضية ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف
ان يكون وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت
بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف
العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس
كذلك فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان
شرط وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه
ان لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول انما التاء
الذي في اربع ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء
تاء التانيث ولاجل غلبة الاسمية العارضية على الوصفية
الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه
ان اسود صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل
الواضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الواضع لشيء
فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل
فصارت اسما بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم

منه فالكلمة غير منصرف فلم تقو غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
قوله وضعف منع افعى للحية لانه اسم اعلم ان في افعى
للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع
الصرف لتوهم الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة
وكون الاخيل من الخيلان وهو التكبر المحتمل فيمنع من الصرف لوزن
الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت رضي ذريني وعلمي
بالامور وشيمتي فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم
العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف ولهذا قال وضعف
منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء شرط العلمية في اثره
اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال ولا يكون لازما والتانيث
المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قايمة في قولنا مررت بامرءة قايمة مع
تحقق الوصف والتانيث فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث
بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء
فان العلمية ليست بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك اي شرط
التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن
علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما

والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في قولنا مررت بامراة
جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية
وكذا صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي ووزن الفعل
من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهي
ان يكون الاسم زايدا على ثلثة احرف او وسطه متحركا او يكون العجمة
معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة ~~وهو ان يكون زايدا على ثلثة~~
~~احرف او وسطه متحركا والعجمة معه~~ لانه باسرها لكان الاسم
ثلاثيا ساكن الوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة
فغاية الخفة تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم يبق في الاسم
الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب
منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي ولا تجب صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط
جواز منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلتين مع
وجود شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة على الثلاثة احرف
وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب
منع صرفها وهو تحرك الوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود

العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة

وانما اختص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي

اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقايل

ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذاة ويمكن ان يجاب

بانها متحرك الوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون

المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط فيه التأثير

تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة

وذات مذكر وجب منع صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذي

تنحسم مادة هذا الاشكال بالكلية ان المراد بالتاء في قولنا التانيث

بالتاء شرط هو التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة وذات

ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة لانهي ليست

بثلاثية **قوله** فان سمي به مذكر الي اخره اي فان سمي بالمؤنث

المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زايدا على ثلثة

احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث لا من حيث

اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر و

واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث ومن قايم

مقام حرف التانيث وهو حرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع

قايم

قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة وعقربا

بعقيرب والتصغير الاشياء الي اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة

التانيث للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم

اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة

احرف وعقرب وثلاث من نسوة ثلاث اذا سمي به مذكر لم ينصرف

لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفها ولهذا كان ذراع غير منصرف

مع كونه اسما للرجل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي

به رجل لكونه تانيثا معنويا مثل عناق قلنا لا نسلم ان التانيث في

الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة **قوله** المعرفة شرطها ان تكون

علمية اي شرط المعرفة في منع ان تكون علما لان المعارف خمسة وهي

العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الي احدها

مع ان ما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان

المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما التعريف المعرف

بلام التعريف والمضاف الي احدها فيجعلان غير المنصرف منصرفا

او في حكم المنصرف على مذهب فالاولي ان لا يجعلا المنصرف غير منصرف

واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية

هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين

وانما قال بعض التواكيد لان في بعضها
لا يحتاج اليه مثل جمعاء اما في مثل
اجمع يحتاج اليه ...

وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التوكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة
نحو جمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتبار الاول اولى للاحتياج
اليه في منع الصرف بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف العلمية لان
الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج
الا بشرط احد الامرين **قوله** العجمة شرطها ان تكون علمية اي شرط العجمة
في منع الصرف امران احدهما ان تكون علما في العجم لانها لو لم يكن في العجم لتصرفت
العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او غير ذلك فصار
من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فلم تمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع
الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو
اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة تقاوم احد
السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم تمنع الصرف فاذا تقرر ذلك فنوح
اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة
احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة و
حصول الشرطين معا **قوله** الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بلا اخره اي
شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء
والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم فيمتنع جمعها

وانما قلنا تمتنع جمعها

جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السالمة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة
امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني
ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني دواب والثالث ان يكون
بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه
لو كان بها نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية وكان
حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى
فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه
مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء تاء التانيث لئلا
ينتقض بمثل فواره جمع فاره ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب
لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى
الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدايني كذلك لانه على صيغة
منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير
هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع
حروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدايني او ترك
الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك ففرازنة منصرفة لانتفاء شرط
الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء **قوله** وحضاجر علم للضبع هذا جواب

عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه
ان يقول لا نسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية
الاصلية وهي محققة هاهنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو
العظيم البطن فان قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر
فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان
اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية علم بالعلتين كحضاجر
فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مونث قلنا لا نسلم
ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم الجنس ونوع علم الحقيقة المشتركة
بين المذكر والمونث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث
سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث
لان العلمية فيه غير موثرة ولهذا لو نكر كان غير منصرف ولقائل ان يقول
يلزمهم ان يقول بشرط ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف وصاحب
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر الى اخره هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر
وهو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع
وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف فيه وجهان احدهما انه لفظ
اعجمي فلما استعمله العرب حملوه على الالفاظ التي على وزنه في العرب

الاصلية صح

وكانت الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرفة فمنع صرفه ايضا
والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب اعلم
ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب
الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب
الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل
وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما منع الصرف لاجل الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية هاهنا فوجب صرفه
قوله ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض
[illegible] من حيث اللفظ بلا خلاف عند النحاة المحققين كما تقول
هذا قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني
جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء اما من حيث التقدير ففيه
خلاف [illegible] انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد
الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو
مصابيح وليس هاهنا بعد الف التكسير حرفان او ثلثة احرف فيكون
جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم
انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة فيه بعد الراء
والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء

اي ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة كلام العرب صح

مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءتني جوارٌ
بالرفع واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع
كون كل واحد منهما حكميا لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل
جوارٍ جواريُ استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار جواري
فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى
والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل
من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او
الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن بل
وعند الاولين تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف
تقول رأيت جواريَ لخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواريَ بالفتح
لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء
عبد الله مولى بجوته ولكن عبد الله مولى موالياً
العلمية لياء اي شرط التركيب المانع من الصرف وجوديا وعدميا
اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال
فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون
باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة

تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا تجعل
المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان
مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا او شاب قرناها وذرّى حبًّا واذا كان مبنيا
ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات
ولعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف
في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر
اذا جعل علما على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه عليه النقض بمثل ذلك
واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز
عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين
وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن
مثل سيبويه وخمسة عشر واعلم ان المراد بالتركيب
عن زيد ورجل علما لان زيد رجلا مركب من الاسم والتنوين قوله الالف
والنون اذا كان في الاسم اعلم ان الالف والنون انما يمنع
الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع
دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون
في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما لتصح مشابهتهما لالفي التانيث لانه
لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدانة النبت و

ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه في منع
الصرف انتفاء فعلانة لتحقق مشابهة لالفي التانيث في دخول تاء التانيث عليه
وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه وضع
للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث وعدمه
نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل
لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات فقط ومن ثم اختلف
في رحمن الخ اى ومن اجل انه اختلف في شرط منع الصرف الالف والنون في الصفة
اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال بشرط منع صرفه
انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن
قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود
فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين بعدم
مجي فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالا وزن الفعل شرطه ان
يختص بالفعل الخ اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو
اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم
او منقولا من الفعل الى الاسم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل ونفعل و
وافعل ومشابهها واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير
قابل لتاء التانيث ليتاكد شبهه الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل ويفعل

امر للمبني طب ولا تفعل نهي له ونحوه فان سمي رجلا بنرجس لم
ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله لعدم مجي
مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سمي به لا يقال انه اعجمي فمن اين
عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى
لغتهم في زيادة حرف من حروفه او اصالته كما للفظ العربي
واذا قالوا النون في نرجس زايدة ارادوا به انه لو اخذ الفعل
منه لقيل نرجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل فانه منصرف لان في
الاسماء فعللا مثل جعفر فلم يكن نونه زايدة لامكان اصالتها و لا
يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء
حال كونها علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير
منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء لقولهم
اسودة للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله
اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا
استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وحينئذ
لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله
ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اى ومن اجل ان شرط وزن الفعل
المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر

يمنع وجود الوصف ووزن الفعل

لكونه الامر الثاني موجود فيه وهو ان في اوله زيادة كما في اول
الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه غير
قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل مع وجود
الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني
فلكونه قابلا للتاء تقول هذا جمل الامرين معا اما الاول يعملة وهذه
ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ
وكذلك حكم ارمل قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف الى اخره
اي كل غير منصرف فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لانه يبين من قبل ان
العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة
الا العدل ووزن الفعل فانها تجامع العدل ووزن الفعل
موثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه يبين ان
العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان
كانت الوصف فلانها لا تجامع من حيث انه بينهما التضاد وان كانت التانيث
او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية
شرط فيها وان كانا في الصفة فان العلمية لا تجامع هما لما بينهما من التضاد
وان كانت الجمع او التانيث بالالف فانها لا تجامع معهما موثرة لاستقلالهما
في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع موثرة في العدل

ووزن

ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية
ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط في العدل ووزن
الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية في نحو ثلاث ورباع ولمنع صرف
وزن من غير العلمية في احمر اذا كان صفة قوله ومما متضادان اي العدل ووزن الفعل
العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى جواب سوال مقدر
وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكرت زالت
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما
فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا نكرت صرف وجوابه ان
يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا لانتفاء
فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي السوال المذكور نظر لانه لا يتوجه على
السوال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة وجوابه
انا لا نسلم ان العلمية ليست موثرة والا لزم الترجيح من غير مرجح
وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من
غير النظر الى العلمية وليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل
كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه
العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر

صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان
فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب لانه زال العلمية
وزال ما هي شرط فيه ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية
بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية اذا نكر
صرف لان مثل ساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به ففيه علمية وليس
من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة فيها لان منع صرفه
انما هو للجمعية الاصلية والتانيث **قوله** وخالف سيبويه الاخفش
في مثل احمر علما اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي
به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان يقع فيه
شركة اي اتفاق ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه
انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه
منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد
وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر
فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم تعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا
كان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والوصفية من
التضاد واذا كان نكرة زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع
آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم

لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية
قبل التنكير واما بعد التنكير فلم يبق فيه الا الوصفية الاصلية **فعلى**
ولا يلزمه باب حاتم اي ولا يلزم على سيبويه باب حاتم اذا سمي به هذا
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية
معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به
لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف
للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم تكن الصفة الاصلية
معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة
بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية
الاصلية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد
وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين
واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد
تنكيره لعدم اعتبار العلمية حينئذ في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار
الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار العلمية المتضادين
وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
كقوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه

على احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم
ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة فاذا نكر صرف انما يكون كليا على
راى الاخفش لا على راي سيبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة
ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا
في ان دخول الكسر عليه من جهة انه منصرف او لا من هذه الحيثية
فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعني
اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله
الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه
بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين
وحال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف فيتبع الكسر وقال
قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف كاحمد وحبلى وحمراء وسكران
صفة علما بالعلتين وان لم يبقيا كان منصرفا كبعلبك وابراهيم
احمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اى المرفوع هو
ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على
علم الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة

فالمرفوعات

لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع
وفيه نظر لجواز ان لا يفهم المرفوع
يفهم الرفع لان عدم فهم المجهول لا
يلزم عدم فهم كل جزء اى اجزائه

فالمرفوعات خبر المبتداء المحذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم
يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا
للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع دون
مرفوعات قوله فمنه الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل
من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على
على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند اليه الفعل الى اخره وانما
قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال
ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي
ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع
بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم قوله
او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما
كالمصدر والظرف واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار
والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول
ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فابوه فاعل
اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم
عليه اى وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم
ان زيدا في قولنا زيد قام ابيه مسند اليه فيكون فاعلا له لانه

على تقدير ان يكون مسندا اليه وليس الفعل مقدما عليه **قوله** على جهة قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضُرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو التأثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد ثمّت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالايجاب او السلب ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وايّاما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل

الحقيقي

الحقيقي فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بمدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث فقط والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وحينئذ لا اشكال الحد وفيه نظر لانه ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا **قوله** والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمولة للفعل لعدم به بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء **قوله** فلذلك جاز ضرب غلامه زيد الى اخره اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولهذا جاز ان تقول ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا

وهو الحدث المقرون بالزمان صح

الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي لجواز عود الضمير الى بعض مدلول الكلمة

واعجبني مسندا الى زيد اولا وثانيا الى حسنه

مثال الحال نحو جاءني زيد راكبا

لان القائم بالفاعل ليس هو ذكر المدلول لان ذكر المدلول صورة ذهنية والقائم بالفاعل هو الامر الخارجي

فظاهر ان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر لفظا
واما تقديره رتبة فلان غلامه فاعل ضرب و زيدا مفعول ضرب
والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارا قبل الذكر
في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع
وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا لضرورة ثم وهي وجوب وجود
الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل
الثاني وهي منعدمة هنا لجواز تقديم المجرور المفعول على الفاعل
اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ
واكثر المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت
صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا وسيه قوله ومن كان
يعطي حسن العصايد قوله واذا انتفى الاعراب لفظا اي
اي اذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة
نحو ضرب الرجال موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح
وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال
والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب
تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم
ان موسى آكل و الكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى

العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك
اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر
لزم ان لا يكون متصلا و قد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون
الفاعل متصلا موخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل
مظهرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا
منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال نحو ما ضرب الا انت وما هو
فكره يشكل على قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقدم
المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل
على المفعول امتناع تقدم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع
مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا انحصار
ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر اذا قيل
ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلم يجز ان
يكون عمرو مضروبا للآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو
قدم المفعول على الفاعل من غير الا واما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم
انقلاب المعنى وهو ظاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى

الا نحو انما ضرب زيد عمرًا الان معناه ما ضرب زيد الا عمرًا فالعلة
التي ذكرنا ها في الا موجودة ههنا **قوله** واذا اتصل به ضمير مفعول
الخ اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو ضرب زيدًا
غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه
زيدًا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما ستعلم انه اذا اتصل
بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني يجب تاخيره
الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول
الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب
تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرًا الا زيد لانه لو قدم انقلب
المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرًا الا زيد ان عمرًا ليس مضروبًا الا لزيد
وزيدًا جاز ان يكون ضاربًا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول نحو
ما ضرب زيد الا عمرًا جاز ان يكون عمرو مضروبًا لغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد ضاربًا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرًا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه
في المعنى ما ضرب عمرًا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل
في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل
غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم استعمال

المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل
لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك كما ذكرناه **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الخ اعلم ان
الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز
وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيد
في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلا قال من يبكي
يزيد فقال ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف والضارع الذليل الضعيف والمختبط السائل الذي يختبط
بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس والصحيح الابلج المطيحة
على مطايح وهي المهلك ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال والمجوز ان يكون
رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا
مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب
ففي كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع
فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه

فسّر هذا الفعل بفعل بعده فلو أتي به لزم جمع المفسِّر والمفسَّر وهو
غير جائز لان ذكر المفسَّر يصير حشوا بلا فايدة وانما قلنا انه فاعل فعل
محذوف ولم نقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط
يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا **قوله** وقد يحذفان اي وقد
يحذفان الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال
في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز
اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتدأ والخبر ليكون
الجواب مطابقا للسؤال **قوله** واذا تنازع الفعلان ليا اه اي اذا تنازع
العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين
نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا يعني ان كل
واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية
اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه
نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون في المفعولية اي
كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت
واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما تقتضي الفاعلية والآخر
تقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول تقتضي الفاعلية

والثاني يقتضي الاول المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم
ضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو
اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب زيد واشار الى هذين الضربين
صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة
الفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون
الفاعلية اي وقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية
متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول
وبالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية الذي يقع
زيدا خبره محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه وعلى ان يقال
ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضربت
ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان
الفعل الثاني تأكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان
في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال
في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول
ما لم يسم فاعله والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال
الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب وللجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل
الاول في ذلك الاسم لكونه اتم لتقدمه واعمال الاتم اولى ولكن

واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكلام بذكرها
وانما قال بعدهما لانه لو كان الكلام قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم
يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني
واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية
وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او
اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت
زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل
وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني المفعولية فيتوسط بينهما نحو
ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت او توسط بينهما
نحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم
المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني
لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر
عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون مفعولا لضربت
لما ذكرنا لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين وانما
قال ظاهرا بعدهما لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لم يكن الحكم
مثل ما ذكره بل استوى العاملان في الاضمار لامتناع تنازعهما مضمرا
غائبا نحو زيد ضربني واكرمني لفظا واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا

نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت فلدفع الالتباس
وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت
ما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واياك او ضربت واياك ولا لبس
حجته بانه معمول اهمل محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واهمال
احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر **قوله** فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول الخ اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين فالفعل
الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا
للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للظاهر في التذكير والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني
واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل
الاول خلافا للكسائي فانه يجوز حذف الفاعل هربا من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم
استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر
في التثنية والجمع والتأنيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت
الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا او ضربني
واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله

لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب والاول النصب والثاني الرفع
او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون
الثاني لجاز عند الفراء

اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل
ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعل قوله
وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول
يقتضي الاول الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون
الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان
الرفع او النصب والاول النصب والثاني الرفع والاول الرفع والثاني النصب
واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا جاز عند الفراء والذي
احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل
من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز عنده
والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا
لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب
واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذف المفعول في الاول
ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي
المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك
المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل

دون المفعول فانهم يكون في الفاعل اضمار قبل الذكر مع تغيير للضرورة
ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول
اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان
حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب
اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي حسبت كما مر ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار
قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول
الثاني في حسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه
قوله وان اعملت الاول اه اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي
الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى
الفاعل اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للفظ تقول ضربت واكرمني
زيدا وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد
بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل
فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت
ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس
المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود
القرينة الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني

اصله حسبني وحسبت الزيدان منطلقا

واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون

اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني وجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا اظهاره لزم اما الحذف واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا

وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى

وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول

فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية **قوله** وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال اه اي استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال بهذا البيت انه كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختر امرء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا الافصح

واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو فقوله لم اطلب يكون جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله

ان ما لتي لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فيكون
سعيه لادنى معيشة واذا لم سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا للقليل من
المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال وان لا يكون طالبا للقليل
من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب
فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه
البيت التالي لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك
المجد المؤثل امثالي مفعول ما لم يسمى فاعله اه اعلم انه انما ذكر المفعول
الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث انه لم يدخل فيه مفعول
ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول
ما لم يسمى فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو
ضرب زيد وانما قال واقيم مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يقم
مقام فاعله لم يلزم ان يكون مرفوعا نحو قايم في قولنا علم زيد قايما
والمراد من المفعول ما لم يسم فاعله هو المرفوع لفظا او تقديرا او محلا
وشرط ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان
كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا
ويضم اوله ويفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله
وشرط ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان التغير المذكور شرط فيما

اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس
بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول حده
المذكور القسمين **قوله** ولا يقع مفعول الثاني اه اي لا يقع المفعول
الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قايما مقام الفاعل لان المفعول
الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول دايما لكونهما مبتدا وخبرا
في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وهو غير جايز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو
اعلمت زيدا عمرا خيرا الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث
مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه
في حالة واحدة وانه غير جايز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا
تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم
مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه
نحو استوى الماء والخشبة لا يقع موقع الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل
لكان اما مع الواو نحو استوي والخشبة او لا مع الواو واستوي الخشبة لا سبيل
الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه
معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول
معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع

الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين

قوله واذا وجد المفعول به اى وجد المفعول به مع وجود ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته بالفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل

قوله وان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اى واحد منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا

قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني له لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل والمراد بباب اعطيت كل فعل كان

في مفعوله فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما

قوله ومنها المبتدا والخبر اى من المرفوعات المبتدا والخبر

قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون المبتدا الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي انك قائم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اى ان تسمع بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن الاسماء الذي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدا لانها وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به

قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل اقايم زيد وما قايم زيد فان اقايم مبتدا مع انه ليس بمسند اليه بل مسند به وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى ان الفايدة التي تحصل من المبتدا والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتدا هذا النوع وهو من المبتدا وانه غير جايز واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اصوب ليدخل فيه مثل هل قايم زيد

قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد الف

حال من الضمير المستكن في الواقع

الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمظهر نحو أقائمان الزيدان فانها لم يكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدأ فالزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم تثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدأ وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل أقائمان الزيدان ويدخل فيه أقائم الزيدان وأقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل أقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد يشكل بمثل أقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتدأ وقائم خبره وابوه فاعلا لقائم ثم اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتدأ على ما اختاره المصنف في باب اسماء الافعال رويد زيدا وهيهات زيد **قوله** مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فالمثال الاول للمبتدأ الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه فالمثال الثاني للمبتدأ الذي هو صفة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدأ الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران اي فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة لظاهر مفردا واقعا بعدهما نحو أقائم زيد

وما قائم زيد وأقائم انت جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وح تكون داخلة في تعريف المبتدأ لكونها صفة رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبره وح لم تكن داخلة في المبتدأ لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر ولكن هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة **قوله** المجرد احترازا عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدأ يكون غير اسم **قوله** المسند به احترازا عن المبتدأ الذي هو المسند اليه **قوله** المغاير للصفة المذكورة احترازا عن الصفة المجردة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدأ وينتقض ايضا بمثل أقائم في أقائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد من المسند المسند الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا **قوله** واصل المبتدأ التقديم اي اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به **قوله** ومن ثم جاز في داره اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم

جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن داره لفظا
فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم
منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو
متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظ واما تقدمه معنى فلانه
صاحبها مبتدأ وحقها ان يكون مقدما على الخبر قوله ويكون المبتدأ
نكرة اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد
لكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه
لانه ح يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ست احدها
تخصيصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله
ولعبد مؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدأ ههنا نكرة تخصصت
بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه بمعنى الصفة والثاني
تخصيصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امرأة
فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وامرأة عطف على رجل والمبتدأ
النكرة تخصصت ههنا بحصوله في الدار لانه ثبت من استعمالهم
انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار
لكن لا على التعيين والثالث تخصيصه بالعموم كقولك ما احد خير منك

فاحد مبتدأ وهو نكرة وخير منك خبره والمبتدأ النكرة تخصصت بالعموم
الذي افاده حرف النفي الداخل عليها في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل
على النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم
الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كثيرة ونحو
امر عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصيصه بكونه فاعلا
في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ
نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى الشر وذا ناب منصوب بانه
مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ والمبتدأ النكرة
تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص
بما يتخصص به الفاعل ح جاز وقوعه نكرة وهو تقديم الحكم عليه وانما
قلنا انه تخصص بما تخصص به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه
ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصيصه بكون الخبر ظرفا متقدما
عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص
المبتدأ النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في الظرف ولهذا لم يجز قايم
رجل والسادس تخصيصه بالمتكلم وهو في الدعاء له او الدعاء عليه
نحو سلام عليك فسلام مبتدأ نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع
بانه خبر المبتدأ وتخصص المبتدأ النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم

سلامًا عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلامًا
عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر
بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على
الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير
مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلق من غير اعتبار الماضي
والحال والاستقبال واذا كان كذلك كان سلام مخصصا بالمسلم كما
كان حال النصب وفيه نظر لان المراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق
السلام لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق حق والخبر قد يكون
جملة اى اعلم ان اصل خبر المبتداء ان يكون مفردًا نحو زيد قايم والمراد
بالمفرد ههنا ما هو مقابل المركب الاسنادى بالاصالة واحترزنا بقولنا
بالاصالة عن مثل اسمى الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اى محتملة للصدق
والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو
مقول وما بعده مقول القول وهى اما اسمية وهى التى يكون الجزء
الاول منها اسمًا نحو زيد ابوه مبتداء ثان وقايم خبره والجملة اى
المبتداء الثانى وخبره فى محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية
وهى التى يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء

وقام فعل ماض فاعله ابوه والجملة الفعلية فى محل الرفع بانه خبر المبتداء
وغير المص ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان
يكرمنى يكرمك والظرفية نحو زيد فى الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة
الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة
بالمفرد تقديره زيد حاصل فى الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا فى الجملة
وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل فى الدار كانت جملة
فعلية فلا بد من عايد اى لا بد للجملة الواقعة خبر المبتداء من
ضمير يعود الى المبتداء او قايم مقام الضمير نحو اللام فى نعم الرجل
زيد وذا فى حبذا زيد ولهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير
ليحصل الغايدة الاترى انك لو قلت زيد عمرو قايم لم تفد لعدم
ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب
ان يقال لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا ينتقض
بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايم ولمية عدم احتياج
هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المعرفة ولكون المبتداء عبارة عنه
فى المعنى وقد يحذف اى وقد يحذف الضمير العايد الى المبتداء
اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين البر مبتداء
فالكر مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اى الكر بستين فى محل

الرفع بانه خبر البتة وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكره الكر بستين علم ان الكر الذي بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا و منوان مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف لوجود القرينة التي دلت عليه وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا نكرة **قوله** وهو اذا وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وح يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا واصل الخبر ان يكون مفردا

لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار او خلفك وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال و على التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظرف نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا **قوله** واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اعلم ان اصل المبتدا ان يكون متقدما على الخبر مع جواز تقديمه تاخيره عنه لكنه تعرض له اشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جائز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدا وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانما وجب لهذه الاشياء صدور الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما قوله فالى لانه

ومن عوتيق خالة نال السنا أو اكرم الاخوا لا فنشاف وقبل خاله مبتداء ولانت خبره الابتداء اذ اللام لا للخبر وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتداء ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتأخر هو المبتداء والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام وانما قلنا وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا فوقه واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام اه واعلم ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتداء مع ان اصله التأخير

فمنها

اى من تقديم الخبر على المبتداء

٤١

فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره وجب تقديم الخبر لكونه بالاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام لم تجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه فان زيد مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر مبتداء ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ماله صدر الكلام وانما لم يجب ههنا تقديم الخبر على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء مصححا لوقوع النكرة مبتداء نحو في الدار رجل ومتى ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء اى ان يكون في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق

لان من في من ابوه يقتضي الاستفهام فالاستفهام له صدر الكلام صح

وجعلهم انا لانم ان الظرف مقدر بالجملة صح

الحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلزم اضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز على ابنه عبده متوكل
فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتدأ وكان الخبر ظرفا كالمثال
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا
وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال ح ومنها
ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل
الرفع بانه مبتدأ وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك
حاصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا يلتبس المفتوحة
بالمكسورة في الكتابة لانه لو اخر عندي فكتب انك قائم احتمل انها المكسورة
وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي
خبرها **قوله** وقد يتعدد الخبر مثل زيد قائم عالم عاقل اي وخبر المبتدأ
جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء
واحد باحكام كثيرة جاز ان يكون الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة
نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
فهو مبتدأ والباقي اخباره **قوله** وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اه
اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره كي
يصح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث

ان

ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه
ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ موصولا صلته
فعل او ظرف نحو الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها
فعل او ظرف نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط
ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وكذلك اذا كانت صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج
الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها
الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد
ان المبتدأ سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه عامل يخل
على الشرط سوى ان نحو ان الذي ياتيني له درهم ولم يكن صلته او صفته
جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمته له درهم لان الشرط قد اخذ
ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر **قوله** وليت ولعل مانعان
بالاتفاق اي ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء على
خبرهما اذا كان اسمهما موصولا بالفعلية فعل وظرف او نكرة صفتها فعل
او ظرف مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او ياتيني فله درهم
لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان
الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما جزأ الكلام الذي فيه

ليت ولعل لم تحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء، واعلم انه لا وجه
لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت
واعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق فعلم والحق بعضهم
إنّ بهما اى والحق بعضهم بعض النحاة إنّ بليت ولعل في امتناع دخول
الفاء على الخبر ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوز ذلك والاخفش
جوزه وذكر الآخرون قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه
وجه المانع انه كما لم يجز دخول إن على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه
ووجه المجوز انّ إنّ لم تغير معنى الكلام بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء
قبل دخول إنّ فكذلك يجوز بعد دخول إنّ وكل واحد من التعليلين
حسن الا ان الواقع الجواز كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم [illegible] ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المط لانه ليس
بموصوف ولا موصول مذكورين لانا نقول لما دل على دخول الفاء
على خبر المبتداء الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول
إنّ فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون
المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او
ظرف او نكرة موصوفة صفتها فعل او ظرف او اسم موصوف بالموصول الذي

صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل
وح يكون في قوله وليت ولعل مانعان باتفاق نظر واعلم ان بعضهم
الحق انّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز
دخول الفاء على خبرهما قوله وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة اى وقد
يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول
المستهل الهلال والله اى هو الهلال وكقوله تع فصبر جميل اى فصبري
صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر
محذوفا قوله والخبر جوازا اى وقد يحذف خبر المبتداء جوازا او وجوبا
اما جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف
او مفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة فيجوز حذفه ويجوز
اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل
على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الخبر موقعه ليتوفى حق اللفظ
والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول مهنا استغناء له بذكره في جواز حذف
المبتداء والخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها ما بعد لولا الامتناعية
نحو لولا زيد لهلك عمرو اى لولا زيد موجود فزيد مبتداء وخبره
محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه مهنا لحصول الشرطين
المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر فان لولا لامتناع الثاني

لوجود الاول وان جواب لولا القسم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدأ بعد لولا
لولا القسم قد يكون خاصا وح لم تدل عليه كقول الشافعي رضي الله عنه
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب
الرماني والثاني بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول
او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضاف الى المصدر المذكور
بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ضربي زيدا قائما ومثاله
اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله
اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربك زيدا قائمين وانما
لم يقل مضافا بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضرب زيد قائما فانه ليس
بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقديره الرفع بانه مبتدأ وهو
اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدأ محذوف
تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب على الحال
والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن
فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو
الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو
حاصل كما يحذف في متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة
الحال عليه وهو قائما لان الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب

وجب حذفه

وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما يدل على اذا كان وهو ظرف
لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على
متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال
على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني
اكثر شربي السويق ملتوتا او اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب
كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائما فجعل وجوده خطيبا للمبالغة
او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان
ومعنى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث
المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدأ عطف
عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ
ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره
محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرونون مع ضيعته وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع فيدل
على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع
الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ وههنا وقع بعده غيره وهو
المعطوف والرابع بعد مبتدأ مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا
فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني

وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمه قسما
وان خبر الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتداء
والخبر معا جوازا كقولك نعم لجواب من قال أزيد قائم قوله خبر ان و
اخواتها هو المسند اه اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا في الحقيقة
وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتداء من بعض الوجوه وهو
جواز تقديم خبر المبتداء عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان
في غير الظروف ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان فقوله فقال
انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف اي بعد دخول كل واحد
من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا
التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد
دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف
عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر
لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة
اعني يقوم مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او
فاللام للعهد قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وامر خبر ان كامره كامر

خبر المبتداء من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة يكون
فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى
المبتداء فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم المبتداء الا في شيء
واحد وهو ان خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتداء وخبر
ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فح
يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تع ان لدينا انكالا وكقوله تع ان علينا
جمعهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا ظرفا للاتساع في
الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم او فعل الا وهو في زمان
او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا
في غيرها قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها
بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي فحمل لا عليه حملا النقيض
على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل ان ان للتحقيق
الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان من حيث انهما نظيران من
حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس
فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين
بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق
التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول

فلا يقال انه [illegible] لان العامل حرف فلا ينصرف تصرفا الافعال

لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو
لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل والحذف كثير اي وحذف
خبر لا هذه كثير اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا
اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون
خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل
افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود
وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها خاصا لم يجز حذفه
لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثباته
لا اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول دل على
عدمه في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس
اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل
ما يدخل على القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن
كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما بليس من
حيث ان ما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى
المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه
بليس بهذا الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه

شامل للمبتدأ واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد
دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول
ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة ما لليس لان مشابهة
لا لليس انما هي للنفي والدخول على المبتدأ والخبر دون نفي الحال والدخول
على المعارف ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا
قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ما ليس لي براح
قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل
على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب
لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في
المعنى عبارة عن ما هو مذكر لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ
بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما
عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
تاديبا له فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى
واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله وفيه ومعه قوله
وهو ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احترازا به عما فعله فعل
مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الخ في قولنا ضرب ضرب زيد

وان ضرب الثاني يصدق عليه انه فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم لقولنا لكن لنا ان نقول ان المراد بضرب الثاني
اما لفظه او مدلوله الذي هو الضرب فقط واياما كان فلا حاجة اليه
لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور
لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي
هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن عبارة
عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال ليس بناء على
ضرب الثاني بل الضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما الثاني انه لا يطلق
بالاصطلاح على لفظه ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور ولو اطلق
بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح
ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقوله فلا يحترز عنه
لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك
ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فما فعله
ما فعله فاعل احترازا عما لم يفعله فاعل مثل ضربت زيدا فانه
بمفعول مطلق وقوله مذكور احترازا عن مثل اعجبني القيام
فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق

لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام
والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احترازا
عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت
قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فعل مذكور لان كل واحد
منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام
غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول
مطلق بالتعريف المذكور لان العالم ليس مع الخلق الذي هو مصدر
خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك لان العالم ليس بمصدر
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل
فيه مثل ويحه وويبه والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
ليدخل فيه سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا
وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي
تسمية لآلة الشيء باسم ذلك الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء
باسم شبهه واعلم لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكره بيانا لئلا ينتقض لكان احسن
بمثل كرهت كراهتي لاجل ان يشكل الحد باكرامي في قولك اكرمت زيدا
لاكرامي عمرا فانه يصدق على اكرامي المذكور الحد المذكور مع انه
ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا له لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور

لانم انه يصدق عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نم انه لايكون
مفعولا مطلقا نعم لايكون ههنا كذلك لكن مقارنة حرف الجر اياه واخراجه
عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة قوله وقد يكون
للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله
ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور
الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة وهو اما ان يدل
عليه بلفظ خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو
ضربت ضربا شديدا واي ضرب وضربت الضرب الذي تعلم واما بالمضاف
اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات صدور الفعل
فهو للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لايثنى
ولايجمع بخلاف اخويه ~~لاقتضاء التثنية~~ والجمع اي المفعول المطلق
الذي للتاكيد لايثنى ولايجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء
الكثرة فيه لان التثنية انما يمكن بضم شيء الى شيء اخر مثله كما في الاسم
والجمع انما يمكن بضم شيء الى شيئات اخر امثاله كما في الاسم
واذا كان كذلك لا يمكن تثنية المفعول المطلق الذي للتاكيد

ولا

ولا جمعه لانه للحقيقة المشتركة لا للكثرة فيها بل في افرادها وتجوز
تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع والهيئة لكثرة
الافراد والانواع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع
المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا اجتمع
النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب
للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه
اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل بشرط ان
يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة اه اي وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق على سبيل الوجوب اما الاول وهو
الحذف على سبيل الجواز كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي
قدمت خير مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرته واما الثاني وهو
الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور
على السماع والاخر قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان يذكر
ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل في الصورتين
متعلق بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول
اي الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا اه اي سقاك

الله سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم الحذف
وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول
ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا
له وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض
وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض **قوله** وقياسا في
مواضع اى يجب حذف الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع
منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن
ذلك الاسم نحو قوله ما وقع مثبتا احترازا عن ان وقع منفيا فانه ليس من
هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا او قوله بعد نفي احترازا عن ان وقع
مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقوله
او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد
معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله
داخل على اسم احترازا به عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل
على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد
نفي داخل على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور

وقوله

وقوله لا يكون خبرا عنه اى لا يكون المفعول المطلق عن ذلك الاسم
احترازا به عن وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي
داخل على الاسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل **قوله** او وقع
مكررا اى او وقع المفعول مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان
يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير
سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا
ينتقض مثل قوله تع كلا اذا دكت الارض دكا دكا فقوله ما انت
الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو ما داخل على الاسم وهو انت وهو ليس
بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا
او ما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع
موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا فهو على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا
كالمثال الاول والثاني فعل المبتدا مشبه بالمفعول المطلق كالمثال الثاني
قوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد نفي داخل على اسم وهو
انت وليس خبرا عن انت **قوله** في زيد سيرا سيرا او وقع مكررا
في موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا اه
اى ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول فيها ما

ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فقوله تفصيلا
احتراز عن ان وقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا
الوثاق فتقتلون قتلا فانه ليس من هذا التفصيل لان فعله مذكور
وقوله لاثر مضمون جملة احتراز من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة
بل تفصيلا لمضمون مفردا وتفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد
يسافر سفرا قريبا او بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر في سفره القريب
او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانه لا يكون الا كذلك لا
متناع تقدم تفصيل الشيء على ذلك الشيء ومثاله قوله تع فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء منا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة
لان الجملة المتقدمة هي قوله تع فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق
واثره المن والفداء والاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون
منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه الى اخره
اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه بعد
جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم
فقوله للتشبيه احتراز عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم معناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن

وقوله علاجا احتراز عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا لزيد علم
علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل
لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاجي هو ما يحتاج حدوثه الى تحريك
العضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله
بعد جملة احتراز عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا نحو الصوت صوت
حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا
بعد جملة غير مشتملة على اسم معناه نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وقوله وصاحبه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه لكن لا اشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار
صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب
ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق و
مثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء
في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت
بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا له يصرخ صراخ

التكلي **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة اى من المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غيره وذلك المفعول المطلق وقوله مضمون
جملة احترازا به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا يحتمل
لها غيره احترازا به عن ان يكون لها احتمال غيره وذلك المفعول المطلق
كالقسم الذي بعده مثاله له على الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون الجملة
ومعنى له على الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا
ويسمى هذا القسم تأكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف
فهو تأكيد لنفسه **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة اى من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون
جملة احترازا به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها
تحتمل غيره احترازا به عن ان يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله مثاله
زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة
لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق فقوله حقا اكدا احد احتماليه
واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد
والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع تأكيدا او تحقيق المضمون

جملة

جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم تأكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون
الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول اما فائدة في قولنا زيد ابيب فيساقره
وقع مضمون الجملة فهى اما ان يحتمل غيره او لا يحتمل فان احتمله اشكل ضابطة
القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد
بالقسم الاول ما وقع تأكيدا المضمون الجملة لا يحتمل غيره وبالقسم الثاني
ما وقع تأكيدا المضمون جملة لها يحتمل غيره ويدل عليه فقوله يسمى الاول
تأكيدا لنفسه والثاني تأكيدا لغيره لا يقال لها فائدة في المثال المذكور تأكيدا
لمضمون الجملة فتح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول
لا نسلم انه للتأكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربت ضرب الامير فان
قيل تمثيلا قال ومنها ما وقع تأكيدا المضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين
قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية ومن احتمال
غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تأكيد لنفسه وتأكيد لغيره **قوله** ومنها
ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اى من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير
نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره اقمت
اقامة بعد اقامة او اطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا
عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اى من غير نظر الى الكثرة بل بالنظر

لا الحق فانه لا يجب حذف الفعل نحو خرجت ضربني قوله المفعول به

هو ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ لا تعقل

الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان

بالدلالة ام ولقائل ان يقول لانم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام

لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على الزمان

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو

المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه

منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله

وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشئ الذي يقع عليه الفعل وهذا

معلوم من سياق الكلام وقد يتقدم على الفعل اى وقد يتقدم المفعول به

على الفعل العامل فيه لان الفعل اقوى في العمل نحو زيدا ضربت وانما قال وقد

يتقدم بلفظ قد المفيدة للجزئية للحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه

في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع

التي يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامل الاسم نحو

هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل اى وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب

اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا

ان

ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي

اربعة ابواب الاول سماعي اى مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع

وهو مثل قولهم امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا

خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل

على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم

اهلا وسهلا اى اتيت مكانا ماهولا اى معمورا واتيت مكانا سهلا دون

حزن والثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو اى الباب الثاني

من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به

المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا قوله

مطلوب اقباله شامل بغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف

نائب مناب ادعو خرج عنه مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا او تقديرا

تفصيل للحرف النائب مناب ادعو مثاله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم

مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل

واقيم مقامه يا ليدل على الانشاء والتخفيف وقوله او تقديرا مثل

يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما

وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب

منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب منه اذا كان حرف النداء

ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس
بالاخبار قوله ويبنى على ما يرفع به اى يبنى المنادى اذا كان مفردا
معرفة على ما يرفع به اذا كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا
او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا
او تقديرا نحو يا زيد ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو
يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد
بالمفرد ههنا ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لو قال
يبنى على ما يرفع به او يبنى على ما كان عليه من حركة او سكون لكان احسن
ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى
بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا
هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة
قبل النداء ايضا والثانى نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما يبنى
هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه
مشابها لكاف الخطاب فى قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وانما يبنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه
لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما يبنى على الضم لانه لو بنى
على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء

وانما قال ويخفض ولم يقل يكسر لكون المنادى اذا دخل عليه اللام الاستغاثة معربا والكسرة لغات البناء

بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف
الفه اكتفاء بالفتح فى بعض اللغات نحو يا غلام قوله ويخفض بلام الاستغاثة
وانما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح
معرب لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه
مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها فلا لام اى ويفتح المنادى المستغاث
عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع
لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف يفتحه فلو جمع
بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه مح ويجوز الحاق الهاء
للوقف فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما اى وينصب ما سوى
المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا
قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه
للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما
نصب هذه الاشياء الثلثة لكونه مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء
اما الاول فلعدم مشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثانى فلكونه
مشابها للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعدهما
متمم ومخصص له فكانه عدم مشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد واما
الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا

المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين

لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف

الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبني المفردة او

اى توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او فى حكمها نحو يا زيد الحسن

الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احترازا به

عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع فقوله

المفردة احترازا به عن التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال الجوز فيها

الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى

اذا كان مضافة لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة

وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اى المعرفة بلام التعريف

وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو

ولم يكن حكمه كذلك بل حكمه حكم المنادى المستقل كما يجئ مثال التاكيد نحو يا تميم

اجمعون و اجمعين ومثال الصفة نحو يا زيد العاقل والعاقل ومثال

عطف البيان يا زيد بكر وبكرا ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه

يا زيد والحارث والحارث وقوله تع يا جبال اوبى معه والطير والطير ترفع

هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز

الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع

المبني توابع لمحله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا

يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز ذلك بعد حركة

المنادى المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد

من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل يقال هؤلاء الكرام

لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني فى قوله وتوابع

المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بحرف النداء فان قيل يقتضي

ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع فى قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام

لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا المراد

باللفظ فى قوله ترفع على لفظه ما يرفع المنادى به سواء كان او حركة

لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا

هؤلاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة لضم

فى الاصل لكان مضموما كما ان مثل هذا وهؤلاء فى جاءني هؤلاء مرفوع

محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشئ الواحد محلان باعتبارين كهذا

فى قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف زيدا فان هذا محله الجر باعتبار كونه

مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فيجوز فى الظريف

الرفع والجر باعتبارين فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه

او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب فى المنادى المعرفة

المفرد

البناء على الضم او على ما يقوم مقامه فكان حق غيره ايضا البناء على

الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع

للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ فان له محلا اخر غير هذا

المحل ولو اطلق المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب حصل

الالتباس واعلم انه لو قال ترفع حملا على لفظه او تقديرا ومحله وتنصب

حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي الـ[illegible] لم

ومثل يا هؤلاء الكرام ويا هذا الرجل لان المنادى في هذه الصورة

بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين

ومضموم محلا في المثالين الاخرين فان قيل المنادى في المثالين

الاخرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه

مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة

معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون الشيء الواحد مضموم

المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب

هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار

كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر

وكذلك المنادى هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى

المفرد المعرفة المعرب لفظا في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه

زيدا في قولنا زيدا اكرمت اباه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان

يكون مفعولا به لانه مما اضمر عامله فيكون قسما من

اقسام المفعول به مع انه ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا

لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه

قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخر من وجه دون وجه ولان

المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به

بعده فعل الخ ولم يذكره اعتمادا على فهم الطالب لانه قسم المفعول به الذي

يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره

وبختار الرفع بالابتداء اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل او شبهه

مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند

عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها راجحا او مساويا للرفع او واجبا

واجبا نحو زيد ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينة النصب

لكن الرفع اولى من النصب لان النصب يقتضي للحذف والرفع ليس كذلك

وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع

اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو

فضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف

الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية

مفعول لا به قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اه اعلم ان الخليل
ابن احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه
منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع وتابع المنادى يكون
تابعا للمحل وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اه اى ان كان
المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اى من الاسماء المعرفة بلام
التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع
كالخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف النداء
ويكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى
ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف
واللام عنه نحو النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن
انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمحل
فالاولى ان يكون تابعا في لفظه لقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن
نزع الالف واللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف
واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها على
انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف
النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان يوجه مذهب ابي العباس
بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا الانتقال

والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان
اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا كان
كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والاخر للنصب فيرجح الرفع
لاستلزام النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان
مع الطلب كان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير
الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب
لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب
له وحذف الفعل شايع كثير وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما اكثر من وقوع
الطلب خبر المبتدا وكذلك الرفع يختار بعد اذا المفاجاة نحو جاءني
زيد واذا عمرو اكرمه لان الرفع عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
تعارضهما ندرت وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة فيرجح الرفع لعدم استلزام
حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية اى ويجوز الرفع
ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد
وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية
وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى
حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي اى ويختار النصب بعد حرف
النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو اءزيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على

يا النجم ويا الصعق ونحتاج للعذر في جواز يا الله ومن اجلك ويا التي

تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني ويدل عليه جواز يا زيد يا مثلا

وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة

واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما نزع اللام عنه لزوال مانع دخول

حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه

للزوم مانع دخول حرف النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال

ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا بلام التعريف نحو يا زيد والنضر

كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق

بينهما بان النضر ونضرا علم فليس الالف واللام بلازمة في النضر بخلاف الرجل

فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب كان

الاختيار والوجه فيما هو بمنزلته المضاف في النصب هذا عبارته وهذا النقل

مخالف لما ذكرنا ولابعض المحشي لقوله قوله والمضافة تنصب اي عطف

على قوله المفردة اي وتابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز

فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع

المنادى المبني اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب

لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة

بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع والنصب

لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل

هذا المضاف في منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله

لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف

قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل

والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى

المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء

كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف

والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين

لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخاك ويا زيد

بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد

وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول

في العطف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان

حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل فلانه في تكرير

العامل في بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فلان

حرف العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا

الى علم اخر يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن وابنة

مضافا الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز في المنادى الضم والفتح لكن

الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا

على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله

والمختار فتحه واما اختيار الثاني فلانه حينئذ اشتد امتزاج الموصوف والصفة

مع كثرة الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك اسم شهر

واذا كان كذلك فتح اخر المنادى كما يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم

ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن اما ان يكونا علمين

او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار

بناؤه على الفتح مع جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا

الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا

من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا

على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ لان لفظ الابن

لا شك فيه انما يقع في المسميات دون الاسامي **قوله** واذا نودي المعرف

باللام اه اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل

في ندائه بالاسم المبهم فتقول في ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ثم اعلم

انها في يا ايها الرجل بمنزلة يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه

لم يسمع يا ايه الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان

ها الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى مبهم

اولانه

ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الاخر وانما

احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء مع القصد

للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وهو غير جائز فتوصلوا

بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا

للفظ **قوله** والتزموا رفع الرجل اه اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة

للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة

المفردة تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو

المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او صفة

لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها

الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون تابع المعرب تابعة

لمحله اذا كان له اعراب محلا اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب والجر

فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذا المال على ان تجعله بدلا

عن اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال

فاذا جعلت ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته

تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي توابع

الرجل واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا

عنده لها اي وان قصد نداء هذا كان هذا غنية له عن زيد فعلى هذا يجوز في الرجل

النصب ايضا نحو يا هذا الرجل قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال لم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل
فالله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله
وجوابه يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله ليس
للتعريف بل هو عوض عن الحرف الاصلي وهو الهمزة فلا [illegible] له واما لعدم الاذن
الشرعي في الاطلاق الاسماء المبرهنة على الله تعالى قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي
اه اي ولك في المنادى اذا كرر لفظه مضافا الى اسم اخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظ
لانه مفرد معرفة فيبنى على الضم وكذلك النصب الثاني ظ لانه اما منادى ثان حذف
نداؤه محذوف واما تاكيد الاول واما نصب الاول فاما على تقديره ان يكون
مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقديره ان يكون
مضافا الى عدي محذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة
الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب ح لكونه
مضافا على ما ذكرنا قوله والمضاف الى ياء المتكلم اه اي المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلاميَ بفتح الياء وهو الاصل لان الياء
فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا
غلامِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا

قوله وبالهاء وقفا اي يجوز الحاق الهاء بالكل فيقول يا غلاميه ويا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي
اه يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيهما ما جاز في
سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيهما زائدا وهو يا ابتِ ويا امتِ
بكسر التاء بقلب الياء تاء لمناسبة الكسرة للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء
لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف
والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع
البدل والمبدل منه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اه
اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم
يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول
يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امِ ويا ابن عمِ بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز
فيه وجه اخر وهو يا ابن عمَ ويا ابن امَ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز
فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة
المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب
وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في
غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي وعمي او كان المضاف

والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي وغلام غلامي وانما اختص بهذا الحكم دونا
غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما **قوله** وترخيم المنادى جائز
اه اى ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز
للضرورة كقوله لكل ديار مية ادمي شئ عفا ولا ارى مثلها ولا عرب اى ادميه
قوله وهو حذف في اخره تخفيفا اى ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا لا لعلة
اخرى غير التخفيف **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا اه اى وشرط الترخيم ان لا يكون
مضافا لو رخم لرخم اخره او اخر المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخر
لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر
المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المط
من المستغاث مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية على حالها فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة احرف
واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شئ واذا كان زائدا
على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بالحذف والتخفيف واما اذا كان بتاء التانيث
فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه
الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث
الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف من نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه
شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس

بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم حبيبة اذا كانت صفة يا حبيب اقبلي لحصول
الالتباس لجواز تانيث الفعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان
علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس في العلم حملا
على المعنى **قوله** وان كان في اخره زائدتان اه اعلم ان هذا اشارة الى
ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اكثر بالاسم
وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في اخر
الكلمة حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة وذلك كما في الالف
الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان
او ياء النسبة نحو كوفي وبكري او علامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدون
فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما
ثلاثة احرف فصاعدا احترازا عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف له حرفان
اذا كان في اخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو
منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم ووجوب الترخيم
في اخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف
وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف
نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة بالترخيم
الذي هو المطلق للتخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمى

وبعد التصابي في الشباب المكتهم اي يالميس فحذف السين وبقي يا افعيل

والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذفه فانه

للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا

مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة

بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال

او قبل اخره مدة ولهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل

فانه محذوف منهم فان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن فعلاء

بعضهم من الوهم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو

قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اخفش ينقص مما في اخره زائدتان وعلى

الثاني في اخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف **قوله** وان مركبا

حذف الاسم الاخر اي وان كان المنادى نحو بعلبك وحضرموت فانه تحذف الاسم الاخير

بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم

الاخير لههنا **قوله** وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما ذكر

اي غير ما يحذف له حرفان او اسم الاخير فيحذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ

الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب العارض منتف ههنا **قوله**

وهو في حكم الثابت على الاكثر اه اي المحذوف من المنادى المرخم يكون

في حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو

يا حار

٦١

يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلانه المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان

المراد هو ذلك الاسم وان كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف

على ما كان عليه من الحركة والسكون في المرخم فيقال يا حار وثمو ويا كرو **قوله**

وقد يجعل اسما برأسه اه وقد يجعل الباقي من المنادى المرخم اسما برأسه

فيقال يا حار بالضم لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد

المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمو ولما حذف فيه الدال وجعل الباقي

اسما برأسه تكون في اخره واو وقبلها ضمة فقلبت ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع

دلو فان اصله ادلو فقلبت ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم يا كروان بعد

جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف والنون بقي يا كرو وقعت

الواو متطرفة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لا ثبت في كلامهم هذه القاعدة

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء

اي حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب

لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب

هو المتفجع عليه بيا او وا فانما صيغة النداء يستعمل [illegible] في المندوب

لمناسبة المندوب بالمنادى من حيث التخصيص لان كل واحد منهما

مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا ليكون نصا على الندبة

قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اى وحكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبنى
على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك حكم توابع
المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان
حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجرى مجراه في صيغة اجري مجراه
في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف اه اى ولك زيادة
الالف او ما يقوم مقامه في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل
الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا فالحق الالف باخر المضاف اليه
والصلة قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه اه اى وان خفت اللبس
بزيادة الالف لم تزد الالف بل تزيد حرفا مجانسا لحركة او ما يناسبه نحو
غلام مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في
اخره الف وقيل يا غلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب
لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة المذكرين فانك لو الحقت باخره الفا
وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي
مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولك الهاء اى ولك زيادة الهاء
مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد

بيانا

بيانا لهذه الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه
وانما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع
عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة ومن ان المطلوب بان لا يحصل ان
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن
حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قولك واعبد المطلباه لان من المعلوم
ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا
وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم تجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته وبعضنا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب
الا العلم قوله وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلاف ليونس اعلم ان الخليل
ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس
الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لجاز جاءني
زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول
وان لم يكن من المندوب لكنه متعلق بالمندوب والثاني ليس بمندوب ولا متعلق
بالمندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على مذهب
الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اجنبي جيء بها
للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز
لحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف

بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز السكوت على
المضاف اليه وعلى الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف
حرف النداء اه اعلم انه يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء احدها العلم
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا
اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف
حرف النداء عن العلم فلانه مشتهر وكثير استعمال ندائه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف واي
فلكونهما مشابهتين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان كل واحد من العلم
والمضاف واي لا يقع صفة لاي ولم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد
بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة
لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه
صفة لاي نحو يا ايهذا الرجل ولم يجز حذف النداء عن المستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء ينافيهما قوله وشذ
اصبح ليل اه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في قولهم اطرق كرا مع انهم حذفوا
عنه حرف النداء وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن الجنس وجوابه انه
شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف

حرف النداء والثالث الترخيم لان اصله كروان قوله وقد
يحذف المنادى اه اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه في الاصل
مفعول به وكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تع الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث مما اضمر عامله على شريطة التفسير اي
الثالث من المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون
العامل مفسرا بما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه اه فقوله كل
اسم الاية لا بد ان يكون الا انه مفعول به وقوله بعده احترز به عن مثل قولنا
زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله فعل او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا
لانه اسم المفعول لان اسم المفعول شبيه الفعل كما يجي في موضعه وقوله مشتغل عنه
بضميره احترز عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل ليس مشتغل عنه
بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله
او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل
غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام ولولم
يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احترز عن الاسم الذي
لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط
بينه وبين الفعل شيء له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية

مثل قولنا ازيداً ضربته فان زيداً اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه لا يصح تسليط عليه لفظاً لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله
واحترز عن اسم الذي لا يصح تسليط الفعل والمناسب عليه من حيث
المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الامثلة الاربع
ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضارب ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل
عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف النفي ومثال يعتمد
فعله او مناسبه اي في معناه او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيداً مررت
به او ضربت غلامه فان زيداً اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس اذا
سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط عليه
لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيداً ضربته وزيداً
مررت به وزيداً ضربت غلامه وزيداً حبست عليه تقديره الاول ضربت زيداً
وتقدير الثاني جاوزت زيداً وتقدير الثالث اهنت زيداً لان ضرب غلام
زيد مستلزم لاهانته وتقدير الرابع لابست او لازمت زيداً لان الحبس لازم
كون محبوس عليه ملازمة وملابسة له والحاصل انه اذا امكن تقدير
نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر و
لقائل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لا اضمر ... لان

نعت المعرب معرباً واما ان يكون النعت مثنى او لا نحو لا رجل ظريف
عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء
شيئاً واحداً واما ان لا يكون النعت مفرداً نحو لا رجل فاسداً وانما تعين
الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافاً لا يكون له الا الاعراب فاما ان لا يكون
ثم البناء فيما دونه اذا كان مضافاً كان اولى بان لا يكون الا الاعراب نحو لا رجل
في الدار ظريفاً وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف
والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً مع وجود
الفصل ولهذا اعتبر هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفرداً يليه
قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز اه اي والعطف من غير تكرير لا
على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع
جارية على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من
قال فلا اب وابناً مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز اه اعلم انه يجوز ان يقال
في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامي له اي ويجوز ان يعطى
له حكم الاضافة لمشابهته بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى
لان المضاف ومعناه ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن ثم
لم يجز لا ابا فيها اي ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من

باجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال
لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة
معنى لا يكون بمعنى في **قوله** وليس بمضاف اه اي قولنا لا اباله ولا غلامي له ليس
بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا
لا اباله مضاف الى الهاء وان اللام زايدة لتاكيد الاضافة والمص اشار
الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد
معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه ح فبقي لا بلا خبر وهو غير جايز وعمل لا
في المعارف وهو غير جايز **قوله** ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس وقد
ذكرنا مشابهتهما بليس فلا يفيد ثانيا لبطول **قوله** هو المسند
بعد دخولهما اي خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند
شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولهما
خرج عنه هذه الاشياء **قوله** وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمالهما
ولا عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس لدخولها
على القبيلين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث **قوله** فاذا زيدت ان
مع ما اه هذه اشارة الى الاشياء يبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت
بعد ما فانه يبطل عمل ما لضعف عملها بالفصل بينهما وبين معمولها

نحو ما ان زيد قايم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
واشار المص اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض
النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عملها ح لانها انما يعمل بسبب
المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت ح فبطل عملها واشار اليه بقوله
او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو
ما قايم زيد لضعفها في العمل فلم يقوى في التصريف **قوله** واذا عطف
عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب
وهو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع
حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد
قايما بل قاعد ولكن قاعد **قوله المجرورات** هو ما اشتمل
على علم المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله
كل اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها
كالمضاف اليه لاذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل
المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان
جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا **قوله** نسب اليه شيء
احترز به عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر

اذا ارتبه عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا او قوله لفظا او تقديرا

تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانى مار بزيد ومثال حرف

الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله به اذا احترز به عن الظرف

نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شئ وهو صمت بواسطة حرف الجر

وهو فى وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه

ان المقصود من قوله مرادا المراد فى العمل فالتقدير شرطه ان يكون المضاف

اسما الخ اى وشرط المضاف اليه الذى هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا

ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم التنوين لاجل الاضافة

على معنى انه لو كان فيه تنوينها او ما يقوم مقامه يحذف منه لاجل الاضافة

وان لم يكن فيه كاحمد فقد انه لو كان تنوين يحذف لاجل الاضافة نحو

احدكم وغلام زيد ومسلمى زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان

التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن

بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما

يقوم مقام التنوين كنونى التثنية والجمع **قوله** وهى معنوية و

لفظية اى الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد

بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف

اما ان يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى

معمولها

معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها

لان المصر ليس معمولا لمصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة

~~لانه لو اقتصر لكانت هذه الاضافة اضافة اللفظية لانه صفة لكنها~~

~~ليست كذلك~~ على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه

ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المصدر

ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف

اليه ليس معمولا للمضاف وكذلك الاضافة فى مثل قولنا هذا ضارب زيد

امس اضافة معنوية وكذا انه زيدا افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا

ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه وان المراد به ان

المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة **قوله** وهى

اما بمعنى اللام اه اى الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف

اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة

بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام

ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق

عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة وان كان

المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت بمعنى فى اى ضرب

فى اليوم **قوله** وهو قليل اى وجود الاضافة بمعنى فى قليل فقوله غلام زيد

زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى
من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في **قوله** وتفيد تعريفا اه
اى الاضافة المعنوية ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد وافادت
الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح
الا الاسماء التي توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم
الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف اليه
نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة فتفيد تخصيصا للمضاف
نحو غلام رجل وغلام امرأة **قوله وشرطها تجريد** المضاف من
التنوين اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن
حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى
الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان
اضيف الى النكرة لم تفد ونعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق
الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف
اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف
عنهما لوضعهما على التعريف واعلم ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط
في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على
اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثر منه التنبيه

والاشتراك الا التعريف **قوله** وما جازه الكوفيون هذا جواب عن سوال
مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف
من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة
الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال
الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي
والديار البلاقع قال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار **قوله**
واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها قوله صفة احترازه عن
مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احترازه عن مثل مصارع
مصر فان اضافة مثلها الى الثاني معنوية ومثال الاضافة اللفظية
ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اى المجرور فيها
اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال
الثاني **قوله** ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال **قوله**
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو
افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله

صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل
ان هذه الاضافة لا تفيد الا التخفيف يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه
لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة
قوله وجاز الضاربا زيد اي انما جاز الضاربا زيد والضاربوا زيد
لافادتها التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم
وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة
سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضاربك وجوابه
الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة
لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقيق الذات سابق على
تحقيق الصفات وجوابه حمله على الضارب الرجل والضاربك يجيء
عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان
الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف على المائة وحكم
المعطوف كحكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة
الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على
ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه
مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز
يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها

فجوازه

فجوازه من ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من
حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه وانما جاز الضارب الرجل حملا على
المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
[illegible] ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على
ما ذكرتم لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان يقال انما جاز حملا
على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة
معرفة والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول في التخفيف في اضافة
الحسن الوجه حتى تجوز اضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه و
جوابه ان نقول التخفيف في الحسن الوجه حذف الضمير او حذف
الجار والمجرور لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف
حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار
في الحسن الوجه لان فيه ستة عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه
يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف
اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه
واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى
جاز [illegible] الضارب ذي المال قوله والضاربك وشبهاه عطف على
الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما

عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث
ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانما يجب
الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين
والضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله و
الضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك
لم ينظر في الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب
زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا
فلم يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من
ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير
منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو
الحمل على ضاربك **قوله** ولا يضاف موصوف الى صفة اى انما لا يضاف
موصوف الى صفة لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
فلو كان الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب **قوله** ولا صفة الى موصوفها اى ولا يضاف الصفة الى موصوفها
لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى موصوف
كانت متقدمة عليه هذا خلف **قوله** ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفة

منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة
للجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال
المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء و
جوابه انه متاول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء وتاويله ان تقدير هذه الاشياء
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء [illegible] كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف
الوقت بالجامع وكذلك المنقول في البواقي **قوله** ومثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال انتم قلتم ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض
بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة
واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب
عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى
الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها
ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة
للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه

لئلا يلزم ترك الدليل صح

اى يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة على الموصوف هذا خلف لان الصفة تابع والموصوف متبوع والمتبوع اصل والتابع فرع فلزم التابع مؤخرا من متبوعه

لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد
الموصوف ثم حصل الالتباس فى بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من
اى جنس هو والاخلاق من اى جنس هى انواع موصوفاتها واضافوها
الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها
فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من **قوله** و
لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد الاسمين المتماثلين
فى العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة فى هذه الاضافة نحو ليث
واسد فى الاعيان وحبس ومنع فى المعانى فما قال اسم مماثل للمضاف
اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المراد فان نحو الليث والاسد
والمتساويان نحو الانسان والناطق **قوله** بخلاف كل الدراهم اى ليس
المضاف والمضاف اليه فى كل الدراهم وعين الشى من الجملة الاسماء المتماثلة
فى العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشى اخص
من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فيختص
المضاف بالمضاف اليه فيفيد **قوله وقولهم** سعيد كرز ونحوه
متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان
متماثلان فى العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف
احدهما الى الاخر وانتم قلتم انه لا يجوز احد المتماثلين الى الاخر

واجاب

واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله
لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءنى سعيد كرز فكانك قلت
جاء فى مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن التاويل بالعكس لامتناع
اسناد المجى ونسبته الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد
لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس **قوله**
واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الخ المراد بالاسم الصحيح عند النحاة
اسم لم يكن فى اخره حرف علة والمراد بالملحق اسم فى اخره واو او ياء قبلها
ساكن نحو ظبى ودلو فاذا اضيف الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء
وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف فتقول
غلامى وظبيى ودلوى بفتح الياء وسكونها **قوله** فان اخره الف الخ اعلم
ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر
حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون فى اخره
الف او ياء او واو فان كان اخره الفا تثبت الالف فى حالة الاضافة
الى الياء نحو عصاى ورحاى وغلاماى لكن هذيل تقلب الفه ياء
اذا كان لغير التثنية فتقول فى عصاى ورحاى هذا عصى ورحى لان
اصل هذا الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو فالالف لما

الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم ادغم الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء
في الياء وان كانت الالف الف التثنية لم تقلبها بل تدخل ياء لانه لا اصل
لهذه الالف من الياء او الواو فيرد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر
وان كان اخره ياء تدغم الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي الرامي
والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت
في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع في حالتي النصب والجر فيقال
في قاض وغاز قاضي وغازي وان كان اخره واوا قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة
فيقال في مسلمو لاي مسلمون مسلمي لانه لما حذف النون لاجل
الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون على
الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء
وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن الا
في جمع سالم المذكر حال الرفع **قوله** واما الاسماء الستة فاخي وابي هذا
اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء الستة فيقال في اخ
واب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل
محذوف من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي

من غير

من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب
فتقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا
بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانا لا نم ان المضاف
الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابين جمعا لاب والذي يدل
على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا **قوله** ونقول حمي وهني اي
يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد
لام الفعل **قوله** ويقال في فم الاكثر وفي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم
ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من
حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح
لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي
مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو
فحذفت الهاء لخفائها فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو
الفا لتحركها لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف
لالتقاء الساكنين ومن الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد
وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف
الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الاخرين منهم

المص لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة
لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانها اذا حذف الحاء عنه
الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها
وكسر الفاء لاجل الياء **قوله** واذا قطعت فقيل اخ اه اي اذا قطعت هذه
الاسماء من الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم
وفم وهن ورأيت اخا وابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم
وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في حم لكن الفتح افصح اما كون
فتح الفاء افصح في حم فلكون الفاء معنى حافي حال الوصل واما ضم الفاء
فليدل على المحذوف المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض
الواو منها العلة ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء
كسر ما قبله فكذلك اذا عوض الواو ميما **قوله** وجاء حم مثل يد اه اي وقد
جاء في حم لغات غير ما ذكرناها احدها انه مثل يد مطلق اي حال الافراد
والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورأيت حما ومررت بحم فتقول في
الاضافة هذا حمك ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة الثانية مثل اللغة
الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثالثة انه
مثل خبء مطلق اي حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة فتقول
في الافراد هذا حمء ورأيت حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا

ليس سببه وهو الفعلية وهي في قوله العاملة هي عائدة الى ليس والضمير في
قوله لاجله يعود الى الامر او الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح
قوله ومن ثمه جاز ليس زيد اه اي ومن اجل ان عمل لا لاجل النفي وعمل
ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما
لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال
ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما ولا **قوله** والمخفوض
بعد غير وسوى وسواء اه اي والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وبفتح السين وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى
زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء
مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا
مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند
اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم
واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به فاعله
مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
اي اعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل
اي كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب
فكذا هنا لم يجز الا النصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه

وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير
فقط وكما ان المستثنى انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك
ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في
كلام غير موجب والمستثنى منه مذكورا جاز النصب والبدل فكذلك
ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل
واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل
فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما
ضربت زيدا غير يوم الجمعة **قوله** وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير
ان يكون صفة لجوازه وقوعه في جميع مواضع كونه الاستثناء او عدم جوازه
الاستثناء في بعض مواضع نحو جاءني رجل غير عالم الا انها تحمل على الا
في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها
حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال
تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد ومثنى لم يتعذر الاستثناء لان
النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني
احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر
الاستثناء نحو ما جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم

وانما

وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور لم يتعذر الاستثناء
لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المص
عليه في باب الاعداد وانما قلنا لانها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب
دخوله فيه فاذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول
المستثنى في المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل
ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا
فالا تابعة للآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم
منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه
لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه
ينتقض بقول القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء
لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال
عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا
لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة
ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول

جاز الدراهم محصورة في ثلثة ثم غالبا لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلاث
على ثلثة الا واحدا وعن الثاني فان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور
بسبب الصفة فلهذا لا نجب بنا ولم ارد بذو المراد بالمحصور ههنا المحصور
لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء
عنه بل نقول انما اخذ بعد الجمع لانه كان مفردا جاز الاستثناء عنه
في بعض الصورة وهو المؤذ المنفي كما في الجواب الاخر نظر لانه في بيان
ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند
عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد جعلها على غير في الصفة بقوله اذا كانت
تابعة لشيء لم نجب بنا وله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من هذه
الايرادات **قوله** وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع
المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة
لكل اخ ولكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور **قوله** واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب
سوى وسواء النصب على الظرف فقد مثلا اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يستعمل فيها الا النصب وانما
قال على الاصح لانه قد جاز عند اعراب بعض غير في جواز وقوعها

غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل
لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها
لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه **قوله خبر كان**
واخواتها اه اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان و
احدى اخواتها فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا فقوله بعد دخول كان او احدى
اخواتها خرج عنه خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس
وخبر ما ولا ومثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان **قوله** وامره
كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه
مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال
تلك الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفي جواز تقديم الخبر على
الاسم فنقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام
قام ابوه وكان قائما زيد **قوله** ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم
خبر المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فانه اذا كان
معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم الاشتباه بالاسم لاختلافهما في الاعراب
تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو قال ويتقدم

معرفة او منا وبين لكان اولى لتساوي كان افضل منك افضل مني فانه لا يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس **قوله** وقد يحذف عامله في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه في مثلها احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير فخير وتقديره ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والرابع نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع الاول يكون المحذوف كان مع الخبر والجار وفي رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه

واذا ثبت

واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول احد جزئيه فقط **قوله** وجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام الجارة كما تحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل ثم فصار ان انت منطلقا انطلقت فزيد ما على ان للتاكيد وليكون عن كان كالبدل له لانه مشابهة من حيث ان ما المصدرية تدل على الزمان كما ان كان يدل عليه فصار ان ما انت منطلقا انطلقت ثم قلبت النون ميما وادغم الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان هنا لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز **قوله اسم** ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احد اخواتها فقوله المسند اليه كالجنس شامل لاسم ما ولا وغيرها فلما قال بعد دخول ان او احد اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه

ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول انّ وحكمه
حكم المبتدأ وقد يجيء استيفاء البحث عنه في باب الحروف **قوله**
المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا لنفي الجنس وبين لا
التي للنفي بمعنى ليس ان الاول نفي الجنس والماهية والثاني نفي
واحد من الجنس مثلا واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس
في الدار هذا الجنس فانه لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان
وثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس
الرجال ويجوز كون واحد اه اواثنين او ثلثة او اكثر فيها **قوله**
المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
فقوله هو المسند اليه شئ مثل المبتدأ وشمل كان وان وما ولا
المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء
وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به بهذه شرايط اسم لا اي يلي
المنصوب بلا المسند اليه بلا فاعل يلي الضمير العايد الى المسند اليه
وكان فيليها عايدا الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن الضمير الفاعل في
يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم
وبين لا لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو
كان معرفة لم تنصب كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافا
اومشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء ومثاله

المضاف

على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب
كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل
اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد ما الاستفهامية اضعف من الرفع
بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا
عن اسم الاستفهام نحو من وما لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا
الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا
ضربته وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كانا
اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة
الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية
لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها للمناسبة بينهما اما ظاهرا ولانه يستعمل ايضا
للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار
بعدها **قوله** وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده
الامر نحو زيدا اضربه والنهي زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع
الامر والنهي خبرا عن المبتدأ وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والامر والنهي لا يحتمل الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو
ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب

لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد **قوله** وعند خوف لبس

المفسر بالصفة اي يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة

لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود

وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه

بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان

تقديره خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا المعنى مقصودا من الآية واذا رفع

كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل

والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد

معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل

الجر بانه صفة بشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء

واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وح لم يفد معنى مقصودا من الآية

لان معناه ح ان كل ما هو مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء

مخلوقا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني دون كما ذكرنا واذا كان النصب

منصوصا فيما هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره

كان النصب اولى بالضرورة **قوله** ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته

اي يستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين باسمية وفعلية

مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما الاسمية

وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ والخبر والآخر الفعلية وهي الجملة الصغرى اعني

الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية

على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على

الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح

الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير

في داره او عنده او غيره ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع

للمعطوف عليه **قوله** ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته ضربك

وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط

والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما جئ ومهما

لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا

من جنس المفسر وهو الذي بعد الكلم وذلك ... ناصب فوجب النصب في الكلم

اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما ... وليس مثل ازيد ذهب به

فالرفع لازم اي وليس قولنا ازيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة

التفسير لان شرطه لو سلط الفعل ومناسبه عليه لنصبه وههنا ليس

كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه لان مناسبه

ذهب به اذهب وهو لم ينقض النصب فالرفع لازم ح على الابتداء

والجملة التي بعده خبره **قوله** وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر اي كذلك

قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وان كان منه ظاهرا لانه لا يصلح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوه
كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة
لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل
شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي واما الثاني فكذلك لانهم ما فعلوا في الزبر
شيئا فالرفع لازم فكل شيء مبتدأ وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل
والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
وتقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر الاية يدل على انها من هذا الباب
لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع
فالمراد وجه ما غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزاني
عطف عليه وقوله فاجلدوا خبر المبتدأ وانما دخل الفاء على خبر المبتدأ
لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره الذي
زنى والتي زنت وثبت من ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل
او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الظاهر ههنا كذلك
ووقع الامر خبر المبتدأ على تأويل مقول فيهما اجلدوا كل واحد منهما وح
لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب

سيبويه

سيبويه الى ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبر المحذوف وهو
فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله
تعالى فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من
هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزاني من حيث العمل فيه لكونه من
جملة اخرى **قوله** والا فالمختار النصب اي ان لم يكن المراد غير الظاهر كما
ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب
على الامر كما مر **قوله الرابع التحذير وهو معمول اه** اعلم ان الباب الرابع من جملة
الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير وهو معمول
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق المحذور منه مكررا فقوله
معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب فقوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه
ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب فقوله تحذيرا مما
بعده احترازا عن مثل زيدا في جواب من يقول اتق فانه معمول بتقدير اتق
لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز فعله وقوله او ذكر
المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن
معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا

قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب للتحذير تقديره وهو معمول

بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير

الاول مفعول مطلق وعلى تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل

العامل له لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله

اياك والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك

فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة

الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشئ واحد ثم عدل عن ضمير المتصل الى الضمير

المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله اياك وان تحذف اى اتق نفسك

ان تتعرض للحذف وللحذف ان تتعرض لنفسك   والحذف هو ضرب

الارنب بالعصى ولكن فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف

ولكن فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اى من ان تحذف لجواز حذف من

وساير حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال

اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد

والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جائز لامتناع

حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها

الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول

اخترت من الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا الا ان ~~المسموع~~ فحذفوا حرف الجر

للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف كقوله تعالى واختار موسى

قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس مما حذفت العرب

حرف الجر منه قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور اى المفعول فيه

اسم فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول للكل

فقولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه

مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا

لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان

هو اليوم والليلة واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله

وشرط نصبه تقدير في اى وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانه

لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في

حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن

مفعولا فيه قوله وظرف الزمان كلها تقبل ذلك اى وظرف الزمان معينا كان

او مبهما فانه تقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر

فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا

قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل النصب اى اذا كان ظرف المكان مبهما قبل

النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل

النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل مثلا ضرب يدل

في الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على
المكان المبهم لان الضرب يستلزم المكان من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظرف
الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظرف المكان النصب بتقدير في الا مكانا مبهما
قوله وفسر المبهم بالجهات الست اه لما كان المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير
في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم هو الجهات
الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها
قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما
نحو دون ومع لكونها مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت
جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول المكان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكذلك
اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك **قوله** ولفظ مكان
لكثرته اي وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا
لكثرة استعماله او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهمة
غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسمية به
بسبب امر غير داخل في مسماه فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كونه
الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان وله اسم تسمية
بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف
وغيرهما وكلها داخلة في مسماها **قوله** في قولك دخلت الدار في المذهب الاصح

لكثرة

الاصح

لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد فما
بعده حينئذ مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المصنف انه
غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان
نظيره وهو غرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا
له عليهما **قوله** وينصب بعامل مضمر اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر
نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم اي صم يوم الجمعة **قوله** وعلى شريطة
التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بعين ما سلف
يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع
ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته ويوم
الجمعة صمه ولا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم
الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة فيه ويوم سافرت فيه صمه
ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت سافرت
فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وبعد حرف
التحضيض نحو الا يوم الجمعة صمته وهلا يوم الجمعة صمته **قوله المفعول**
له هو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله شامل للغيره نحو
اعجبني التاديب وكم مثال التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم
وغيرهما لما اثار مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور

مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك
قوله قعدت عن الحرب جبنا فالجبن فعل لاجله مذكور وهو القعود.
والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر
مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اى سبب حامل للفاعل على
الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد
لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج
ولهذا اورد مثالين **قوله** خلافا للزجاج اى التاديب والجبن في المثالين الواقع
المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا
ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا وادبته تاديبا له
وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه
العلية **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام اى وشرط نصب المفعول له ان يكون
اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يكن
نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له **قوله**
وانما يجوز حذفها اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين
احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل المعلل اى ان يكون فعلا لفاعل فعل علل
بهذا الفعل به كما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعل المتكلم
لا يقال انه منقوض بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه

ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تع منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نم انه
مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير
حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة
والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وبيان
ذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لو لم يكن
فعلا لفاعل الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك
لى امس لم يجز حذف اللام مثلا اذا لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف
اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك
لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك
امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف اللام بشرطين مذكورين
لمشابهته المصدر الذى من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا
بهذين الشرطين فلما كان المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما
يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة
حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان
لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول
الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز
لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز فينبغي ان

يكون

منصوب بالتأكيد المشابهة فاذا ادخل اللام عليه كان مجرورًا **ولقائل** ان يقول
ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا احتيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك الجبن فعل
وانه لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعل فيه ان لا يكون فعلا له لان
الفعل قسمان اختياري وطبعي فان الثاني متحقق ههنا **قوله المفعول معه** وهو
مذكور بعد الواو اه قوله مذكور بعد الواو احترازه عن المذكور بعد الفاء
وغيره نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احترازه عما لا يكون معمول
فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد
وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو وهو مع ان عمروا
ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده
الواو بالمصاحبة ومن ههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكره مع تكرارا
قوله لفظا ومعنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه **قوله** وان كان الفعل
لفظا اه اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا
تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان
كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف
جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا

وزيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل
بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه
لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول
الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه فعله عقيب ذلك وان كان فعلا مع وجاز
العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر
وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو
اريد المصاحبة وههنا ممنوع جواب الاعتراض التي يريد في عامل المذكور بعد الواو
الى المصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه
للنصب اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول
المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها
بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل والمفعول معه
لا يقوم مقام الفاعل قلت انما جاز فيه غير النصب بحيث انه ههنا كما بين في
غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه هنا لما علم حكمهما ان جميع اقسامه منصوب لكن
يلزم بما ذكرنا ومن ثم زيده في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو
وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الكلم عليه نظر وان لم يجز
العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز
العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل

كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يكون يجوز العطف او

لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان

لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا وانما

امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار

ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير

ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف الاستفهام

والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام فالاسم **قوله ما يبين** الحال هيئة الفاعل او المفعول

اه اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو

ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو لقيت زيدا

راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان مبين الذات كالتمييز او لم يكن

وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب

ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا

ونحو القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد

المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة

الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال

وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه

وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون اسما

ولا فعلا **قوله** لفظا او معنى اى الفاعل الذي يكون الحال حالا عنه فاعل

لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا

او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل

ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد

وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال

من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل

الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى هذا زيد قائما

فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه قائما

ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه

على بعلي او اشير الى بعلي شيخا ولقائل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين

للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال

وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو

في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز

في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن

في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان

يجاب بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تشبيها للشيء باسم العائد

اليه وانما اطلق ذا الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه

لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه اي ومعناه اي وعامل الحال
اما فعل واما شبه الفعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء
الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما واما معنى فعل وهو الذي يستنبط عنه معنى
الفعل كحرف التنبيه واسم الاشارة والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في
الدار زيد قائما وهذا زيد قائما قوله وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط
الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة اي
وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجئ اعلم
ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور بعطفه على الهاء في شرطها لان كون
صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحو متأول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون
نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده
حال مع كونه معرفة وجوابه ان تقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع
الحال معرفة احتاج هذا الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال
محذوف وتقديره ارسلها الحال تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما
حذف الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمفعول
باسم العامل ونقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي ارسلها

معرفة

معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال
اي وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو
جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في قولنا ضربت رجلا مجردا عن
ثيابه فتقدم في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا تتقدم
على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي
فلا يقال زيد قائما في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي ويجوز
تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار
والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه
معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز
الاتساع في الظرف بما لم يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم
الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة
الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما
في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على عامل الفعل او شبهه لكن
اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل
عليه ان او ما المصدريتان واما شبهه فبان كان مصدرا وليس الفاعل
او المفعول المعرفتين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها
بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة

المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو
فلا يتقدم على العامل فعلا او غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف
كما وقع في المفعول معه **قوله** ولا على المجرور في الاصح اى ولا يتقدم الحال
على صاحب الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مر راكبة بهند
لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال على
الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذى الحال المجرور **قوله** وكل
ما دل على هيئة اه اى كل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء
كان مشتقا اولم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اى هذا حال كونه
بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا
بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب
بالاتفاق وفي بسرا خلاف فقال ابو على الفارسى هو هذا اى اسم
الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع
تقديم معمول اسم التفضيل
عليه لضعفه في العمل وقال المصنف الكتاب هو اطيب وجوز في ما قبله
عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتى بسرا اطيب منه
رطبا وتبرا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق **قوله**

ويكون

ويكون جملة خبرية اى ويكون جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال
خبر عن ذى الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك
بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب فلا بد
ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او
الواو **قوله** فالاسمية بالواو اه اى الجملة التى تقع حالا اما ان تكون
اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او
مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاول
اى الاسمية بالواو والضمير نحو جاءنى زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها
حالا بخلاف الاوليين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى فى ففوه
فوه الى فى حال مع الضمير وحده والثانية وهى ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو
في اسم الفاعل نحو جاءنى زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير
وحده ومستتر في يركب واما الباقية وهى التى فعلها مضارع منفى
او ماض مثبت او منفى فبالواو والضمير نحو جاءنى زيد وما يركب وجاءنى
زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءنى زيد وما طلع

وما طلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده
نحو جاءني زيد ما ركب وجاء قد ركب وجاء زيد ما ركب **قوله** ولابد
في الماضي المثبت من قد ظاهرة اي لابد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا
وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء فلابد من قد
لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد قد ركب ومثال
قد المقدرة قوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وانما قيد الماضي
بالمثبت لانه منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليه
لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم
يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق بل امتنع
دخول قد عليه لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق
بيان النفي **قوله** ويجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف
عوامل ساير الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا
مهديا **قوله** وجب في المؤكدة اي وجب حذف العامل في الحال المؤكدة
والحال المؤكدة هي التي لا ينفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا فالمنتقلة
بخلافه فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن ما دام
موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات
العطف له فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذي اثبته او احقه او ثبت

اوحق

اوحق فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل
قوله وشرطها ان يكون مقدرة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه
الحال ان يكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها
لو كانت تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها داعيا
للحذف لكنه يجب حذفه **قوله التميز ما يرفع الابهام** اه اعلم ان التميز هو
الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله
ما يرفع الابهام احترازا به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تميزا فقوله المستقر
احترازا به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان
الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان
العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة
الى المخاطب وقوله عن ذات احترازا به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو
الحال كقولك جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة
وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة
او مقدرة تفصيل لكل الذات ولانه ورد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة
نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التميز نكرة
قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا الى اخره اي التميز الذي يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة هو التميز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يقع

الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو من
مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما
في عدد نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب العدد
واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو قوله تعالى ما في السماء قدر راحة سحابا واما
موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما يحمل لهما نحو على التمرة مثلها
زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا **قوله** فيفرد ان كان جنسا اي فيفرد التمييز
حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه
على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا
ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع
لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق
التمييز ما قصد لعدم دلالته على ذلك فتقول عندي رطل زيتا
ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا
فيقال عندي قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا **قوله** ثم ان كان بالتنوين
او بنون التثنية اه ان كان الاسم المفرد الذي يتميز تم بالتنوين او بنون
التثنية جاز اضافة ذلك الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته
اليه تقول عندي رطل زيت او رطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا
بالاضافة وترك الاضافة وان لم يتم بالتنوين او بالنون التثنية بل تم

بغيرهما لم يجز الاضافة وذلك الغير اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما
واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه
لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو
من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان ما هو النون
شبيه بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت
ما هو شبيهه فاذا لم يضف مثل عشرون واخواته الى التمييز وفي التعليل
المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع
نحو عشرو زيد وعشري رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى
غير المميز كما رأيت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم ينعكس الامر
دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو اضيف
اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبدا لانه مضاف
مرة فامتنع اضافته مرة اخرى **قوله** وعن غير مقدار عطف على مفرد
اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار
واما تمييز عن مفرد غير المقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد
غير مقدار نحو خاتم حديدا او فضة تجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة
اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر **قوله** والثاني عن نسبة
في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات مقدرة وهو التمييز عن ذا

في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفساً او فيما يشابه الجملة نحو زيد طيب
اباً وابوة وداراً وعلماً او في نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيب زيد اباً وابوة وداراً وعلماً ولله دره فارساً فالنفس في قولنا طاب
زيد نفساً يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة
لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد
ظاهراً وان كان مسنداً الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة
الطيب اليه فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي
للجملة وضاهاها فعل ماض من المضاهات وهي المشابهة والمشابه للجملة
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها ومثاله زيد طيب
مع فاعله مشابه للجملة قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي
والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد اباً وابوة
وداراً وعلماً فالمثال الاول عبارة عنه او متعلقه تعلق احد المنتسبين الى
الاخر والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك
والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ان كان اسماً يصح
جعله لما انتصب عنه اه اي وان كان التمييز اسماً صالحاً لان يرجع الى من
انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب
زيد اباً فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيد اونحو

طاب

طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد من ولده وان
لم يكن صالحاً لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان
يكون تمييزاً عنه نحو طاب علماً وداراً فالعلم والدار لا يصح الا جعله واحدة وهي
انه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص في هذا الموضع وفيه نظر
لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحداً وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من
انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون
لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفساً ولان النص غير منتسق لهذا
الشرح وان حملناه على مقتضى النص اشكل بمثل طاب زيد نفساً فان نفساً
يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخلو الكلام هنا
عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي يطابق التمييز في الصورتين اي
ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه قوله ما قصد اي ان قصد مفرد
افرد التمييز وان قصد مثنى ثني التمييز وان قصد جمع جمع في الصورتين
فنقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيد اباً والزيدان ابوين
والزيدون اباء وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه طاب زيد
اباً اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً وجداً او اباً واماً
وطاب زيد اباء اذا اردت اباً واجداداً له قوله الا ان يكون جنساً
اي يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنساً فانه لم يطابق

التميز ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق
وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان تقصد
الانواع المختلفة ح يثنى ان كان المراد مثنى ويجمع ان كان المراد جمعا فيقال
طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد
علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة **ولقائل** ان يقول في عبارة
الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما
ما قصد والاستثناء الثاني مستثنى من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق
المميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد
وفساده ظ لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في
الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس **وجوابه**
انا لا نم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية
والجمع في الجنس اذا لم تقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة التميز
لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة **فان قيل** لا يمكن
قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
قلنا لا نم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان
او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز
ما قصد **فان قيل** مثلا لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد

من

من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد **قلنا** لاتحاد
افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها بالعوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا
على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها في الحقايق
قوله وان كان صفة اي فان كان التميز صفة كان التميز عين ما انتصب
عنه ومطابق له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان
فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك لله دره فارسا ودرهما فارسين
ودرهم فوارس واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا
كما في المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا
سواء كان حالا كونه فارسا او غيره وهذا انما يفهم منه اذا كان تميزا دون
ان يكون حالا والفرق بين التميز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم
مثلها زيدا اي الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس
الدر وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل
الى الضمير بل في نفس المثل **قوله** ولا يتقدم التميز اي ولا يتقدم التميز على العامل
مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه لو كان غير فعل كان ضعيف
العمل فلا يكون له قوة يعمل معها مؤخرا وان كان فعلا عملا التميز في المعنى

فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا
انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا واصل تصبب زيد
عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد
عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوجب التاكيد
والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطرادا للباب
قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اي التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن
فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من
قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق
تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع اه اي المستثنى على ضربين احدهما
مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج
بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال
الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا
نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا
لانه موضوع لافادة كثرة لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل هو مفرد
للفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال

معناه

معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ والحق ان يجعل اللفظ
التقدير متعلقا بالاخراج ليكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا
عن متعدد ملفوظ نحو جاءني الرجال الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما
ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد
نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج عن متعدد تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا هو
وانما قلنا بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو
اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم بالصفة والمخرج عنه بالبدل
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وبالشرط
نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة لئلا يدخل في حد المخرج بغير
الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما عدا
وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور
بعدها غير مخرج اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى
اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور
بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب
اه اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جائز النصب وفي اي موضع
مخفوض فابتدأ بالصورة الاولى اي واجب النصب وهي في موضع

احدها ان يكون المستثنى بعد الّا التي لغير الصفة في كلام الموجب ان لا يكون
نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الّا زيدا وانما قيد الّا بغير
الصفة لانّ الّا لو كانت الصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعد الّا
تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الّا الله لفسدتا فان الله بعد
الّا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما
يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع الّا على الصفة اما الاول
فلاقتضاء البدل فساد المعنى لانّ المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقديره
قولنا جاءني القوم الّا زيدا هو جاءني الّا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم
اليه الّا زيد وهو [illegible] واما الثاني فلانه انما يحمل الّا على الصفة اذا امتنع
الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك وانما قلنا في كلام موجب لانه لو كان في كلام
غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الّا زيد فزيد يجوز رفعه
على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب نصب
المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه قوله وما لي
الّا آل احمد شيعة وما لي الّا مذهب الحق مذهب فان آل احمد مستثنى
مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مذهب الحق مستثنى مقدم على
المستثنى منه وهو مذهب وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى
منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقديم البدل على

المبدل

91

المبدل منه ود تقدم الصفة على الموصوف واشار
الى هذا او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع
التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين
نحو جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع
البدل لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع
الثلثة الاول فظاهر وامتناع بدل الغلط فلصدوره
عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولا امتناع
كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز
الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا
وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله شاعر
وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس
فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه
بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس
ما يوانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان
واليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض
عن الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا

وعدا عند الاكثرين تقول جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي
عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به
ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثرين لانهما حرفا جر عند بعضهم
فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس من مواضع وجوب نصب
المستثنى ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون
وانما وجب نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا تدخل
الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما
مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم
خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم
زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان
ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب
خبرهما فوجب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا **قوله** ويجوز النصب
فيه ويختار البدل الى آخره ويجوز نصب المستثنى ويختار ابداله
عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى

منه

منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا برفعه ونصبه
فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء ولكن البدل اولى من النصب
لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به
وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان وذكر المستثنى منه
لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه
على حسب العوامل كما سيجيء ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوه
او نصبه على الاستثناء **قوله** ويعرب على حسب العوامل الى آخره اي يعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى
ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد
فان اقتضى العامل الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له
نحو جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب بكونه
مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر
ينصب بكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء
وسمي مفرغا **قوله** الا ان يستقيم المعنى [illegible] الاستثناء من **قوله** وهو في غير الموجب اي عدم

ذكر المستثنى منه انما هو فى غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز ح عدم ذكر المستثنى منه فى الاثبات ايضا نحو قولك قرات الا يوم الجمعة لجواز ان تقرا كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثمة لم يجز مازال زيد الا عالما اى ومن اجل انه لا يكون عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب لم يجز ان يقال مازال زيد الا عالما لان زال للنفى وما للنفى فيكون مازال للاثبات لان النفى اذا دخل النفى الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جايز لما مر قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع الاخره اى اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز ابداله تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءنى من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وهو غير جايز عند سيبويه واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاء ومن زيادة لتاكيد النفى وكذلك لا احد فيها الا عمرو ولا يجوز

ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عامله بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شىء فالشىء فالشىء الثانى لا يجوز ابداله من لفظ الشىء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عامله بعد الا وهو غير جايز لان ما ولا لا يقدران عاملين بعد الا لانهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما تعملان لا لاجل النفى لانهما انما للاجل مشابهتهما ليس من حيث النفى وان من حيث المحض واذ انتقض النفى والتحقيق بطل مشابهتهما لليس ناو ان فاذا بطل المشابهة عملهما لانهما انما تعملان لاجل مشابهتهما ليس من حيث النفى فاذ انتقض النفى بطل مشابهتهما

لليس واذا بطل المشابهة بطل عملها قوله
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اى لا يجوز ان
يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا فانه جاز هنا لان ليس انما يعمل لاجل
الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن
اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذى يعمل ليس
بسببه وهو الفعلية وهي في قوله العامل
هي عايدة الى ليس والضمير
في قوله لاجله يعود الى الامر

ومثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل
واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما
متمم ومخصص قوله فان كان مفردا فهو مبني
على ما ينصب به اى كان الاسم الذى يدخل عليه لا التى لنفي
الجنس مفردا اى غير مضاف وغير مشابه به بني على ما ينصب به
اى كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان
كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان
كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في
الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان
قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال مقدر محقق
او مقدر فقال هل من رجل في الدار او كان من الواجب
ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا
للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغني عنه
في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني
على الحركة [illegible] بني على الفتح

للخفة قوله وان كان معرفة الى آخره اى وان كان الاسم الذى
يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير لا زيد فى الدار
ولا عمرو بالرفع والتكرير اما الرفع فلان لا لا يعمل فى المعارف
لان وضعها لنفى النكرات فلا تعمل لا فيها واما التكرير
فلانه مبنى على جواب سؤال سائل فقال ازيد فى الدار ام عمرو
فوجب التكرير فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك
ان كان مفصولا بينها وبين الاسم المنفى وجب الرفع والتكرير
فتقول لا فى الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عمل لا
بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبنى على جواب سؤال
سائل فقال ارجل فى الدار ام امرأة فوجب التكرير فى الجواب
للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن
لها متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم حكمتم
ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متأول
اى قضية ولا مثل ابى حسن فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابى حسن نكرة لان مثل لا يكتسب من المضاف

اليه التعريف كما يجيء فى باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا
جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون
ابا حسن معرفة مع انه ذكر فى النحو ان المنصوب بلا نكرة
قوله وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى آخره
اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع نكرة لا جاز فيه خمسة
اوجه الاول فتحهما نحو لا حولَ ولا قوةَ الا بالله اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول فى محل الرفع بانه مبتدا
وبالله خبره لا قوة فى محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره
ولا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان الثانى
فتح الاول ونصب الثانى نحو لا حول ولا قوةً فلا حول
فى محل الرفع بانه مبتدا ولا فى لا قوة زائدة لتاكيد النفى
وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول
ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع
الثانى نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله فلا حول فى محل الرفع
بانه مبتدا ولا فى لا قوة زائدة لتاكيد النفى وقوة عطف

على محله لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ
الا بالله فحول مبتداء وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون
للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان
يكون مطابقا للسؤال وهو احد بالله ام قوة وهو ارجل
في الدار ام امرأة والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود
حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان
ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني
في نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا
وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس عمل
بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف
ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتداء وبالله
خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير الى آخره
اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل
عمل لا لانه لا يبطل العامل بدخول همزة الاستفهام
عليه

عليه سواء كان معنى الهمزة مع الاستفهام نحو الا رجل في الدار
والعرض نحو الا نزول عندنا والتمني نحو الا ماء اشربه
فبني رجل ونزول وماء في هذه المواضع مع لا على
الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس
الاخبار للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله
الا بالاستفهام عن ترك النزول ولا يقصد له الا ماء اشربه
الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم لعدم الماء قوله
ونعت المبني الاول الى آخره اي نعت المبني مع لا على الفتح
اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان
البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما
الاعراب فظاهر وحيح يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف
لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز
نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا والجر

حمل توابع سائر المبنيات على لفظها لمشابهته
حركة هذا المبني حركة الاعراب لما مر
باب النداء قوله والا فالاعراب
اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا
فيتعين الاعراب وهو الرفع والنصب
وذلك بانه اما ان لا يكون النعت
نعت المبني نحو لا غلام رجل